الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

## عنوان المذكرة

# إنعكاسات العولمة الاقتصادية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

**مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية**
تخصص : مالية وتجارة دولية

**من إعـــدد الطالب (ة) :**
**- بن ثابت إسمهان**

**تحت إشراف الأستاذ (ة) :**
**- نور الدين دلال**

**لجنة المناقشة**

| أعضاء اللجـنة | الرتبة | الصـفـة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| - نصبة مسعودة | - أستـــاذ | رئيسا | بسكرة |
| - نور الدين دلال | - أستـاذ محاضر أ | مشرفا | بسكرة |
| - قط سليم | - أستـــاذ | مناقشا | بسكرة |

**السنة الجامعية: 2023/2022**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة

# إنعكاسات العولمة الاقتصادية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

**مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية**
تخصص : مالية وتجارة دولية

**من إعــدد الطالب (ة) :**
**- بن ثابت إسمهان**

**تحت إشراف الأستاذ (ة) :**
**- نور الدين دلال**

**السنة الجامعية: 2023/2022**

# شكر وعرفان

فالشكر لله أولا وأخيرا على نعمة العلم فهو الموفق والمستعان.

ثم نتوجه بالشكر والإمتنان لأستاذتي المشرفة " نور الدين دلال " لإشرافها لي على هذا العمل المتواضع ، فجزاها الله خيرا.

و أتوجه بخالص الشكر وفائق التقدير إلى أعضاء اللجنة المشرفة على هذا البحث المتواضع.

كما يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير لكل أساتذة" قسم العلوم التجارية "على كل ما قدموه لي من توضيحات وإرشادات طوال السنوات الدراسية أطال لله في عمرهم وأدام لنا علمهم و جزاهم عنا أعظم وأوفر الجزاء .

الطالبة : بن ثابت إسمهان

# إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا المتواضع:

إلى والدي الكريمين أسأل المولى أن يحفظهما لي

إلى زوجي وأولادي

إلى أخوتي وأخواتي

إلى كل زميلاتي وزملائي في الدراسة والعمل .

إلى كل من يحبني أدام الله محبتهم وكل من قدم لي يد العون لمواصلة دراستي .

الطالبة: بن ثابت إسمهان

## ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة في ذلك إلى الدول العربية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الظاهرة المدروسة وتحليل مختلف المعطيات ودراسة انعكاساتها في مختلف الدول العربية خلال الفترة 2010-2021 .

وبعد إجراء عملية التحليل لمختلف معطيات الدراسة وفرضياتها توصلنا إلى عدد من النتائج من أهمها أن الدول العربية تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير أن مناخ الاستثمار لا يزال يشكل عقبة حقيقية أمام المستثمرين الأجانب.



الكلمات المفتاحية:

- العولمة الاقتصادية
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- المناخ الاستثماري



This study aims to shed light on the phenomenon of economic globalization and its repercussions on the flow of foreign direct investment, with reference to the Arab countries. 2021.

After conducting the analysis of the various data and hypotheses of the study, we reached a number of results, the most important of which is that the Arab countries have many qualifications that make them a pole for attracting foreign direct investment, but the investment climate is still a real obstacle for foreign investors.



key words:

- Economic globalization
- direct foreign investment
- Investment climate

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | I |
| الشكر | II |
| الإهداء | III |
| ملخلص | IV |
| فهرس المحتويات | VI- V |
| فهرس الجداول | VIII- VII |
| فهرس الأشكال | X - IX |
| مقدمة عامة | أ-ج |
| الفصل الأول : مفاهيم عامة حول العولمة الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر | 37 -1 |
| المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العولمة | 02 |
| المطلب الأول : ماهية العولمة | 02 |
| المطلب الثاني : مدخل إلى العولمة الإقتصادية | 09 |
| المطلب الثالث : مؤسسات العولمة الإقتصادية | 12 |
| المطلب الرابع : المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة العولمة وتقييمها | 15 |
| المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر | 20 |
| المطلب الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر | 20 |
| المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر | 22 |
| المطلب الثالث : دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر | 27 |
| المطلب الرابع : الآثار المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر | 33 |
| خلاصة الفصل | 37 |
| الفصل الثاني إنعاكسات العولمة على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 80-39 |
| المبحث الأول : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 40 |
| المطلب الأول : مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 40 |
| المطلب الثاني : الاتجاهات العامة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 53 |
| المطلب الثالث : الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 65 |
| المطلب الرابع : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 68 |
| المبحث الثاني : أرصدة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 70 |
| المطلب الأول : الأرصدة الواردة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 70 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : الأرصدة الصادرة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية | 78 |
| خلاصة الفصل | 80 |
| الخاتمة | 82 |
| النتائج | 83 |
| التوصيات | 85-84 |
| الملاحق | 86 |
| قائمة المراجع | 89-87 |

# فهرس الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مقارنة بين مؤشرات العولمة | 18 |
| 02 | الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال عام 2021 | 43 |
| 03 | ترتيب الدول العربية عالميا في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية لعام 2020 | 45 |
| 04 | وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية لعام 2022 وفق الترتيب العالمي (الجزء 1) | 47 |
| 05 | وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية لعام 2022 وفق الترتيب العالمي (الجزء 2) | 48 |
| 06 | وضع الدول العربية في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2019-2020 | 50 |
| 07 | وضع الدول العربية في مؤشر مؤشر ريادة الأعمال ومكوناته الفرعية لعام 2021 وفق الترتيب العالمي | 52 |
| 08 | التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في الفترة 2021/2010 | 54 |
| 09 | التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال عام 2021 | 56 |
| 10 | أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2021 | 58 |
| 11 | أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2021 وفقا لعدد المشاريع | 60 |
| 12 | مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2021 | 63 |
| 13 | أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع في الدول العربية لعام 2021 | 65 |
| 14 | الأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار) | 71 |
| 15 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار) | 74 |
| 16 | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم | 77 |
| 17 | الأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام2021(مليون دولار) | 79 |

# فهرس الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | التحولات الاقتصادية تحت تأثير العولمة | 07 |
| **02** | تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2010-2021 | 54 |
| **03** | التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2021 | 56 |
| **04** | مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفق الأقاليم المستثمرة لعام 2021 | 58 |
| **05** | توزيع المشاريع على الدول العربية وفقا لعدد المشاريع لعام 2021 | 62 |
| **06** | الأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار) | 72 |
| **07** | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار) | 75 |
| **08** | تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية والعالم | 77 |
| **09** | أهم الدول العربية المصدرة أرصدة الاستثمار المباشر لعام 2021 | 79 |

# المقدمة العامة

يشـهد عالمنـا المعاصـر منـذ عقـد الثمانينـات وحتـى اليـوم أحـداثا متسـارعة أحـدثت تحـويلات جذريـة وعميقـة فـي النظـام الاقتصـادي والسياسـي العـالمي أسـفرت عـن نتـائج وتطـورات هامـة وضـعت العـالم وشـعوبه المختلفـة عشـية القـرن الحـادي والعشـرين أمـام متطلبـات وتحـديات جديـدة وتزامنـا مـع تلـك الأحـداث بـرز مـا سـمي بالنظـام الاقتصـادي العـالمي الجديـد الـذي نحسـه فـي ظـاهرة العولمـة والتـي ترتـب عنهـا تحريـر التجـارة وإلغـاء القيـود علـى حركـة رؤوس الأمـوال بـين الـدول بفعـل علـى التطـور العلمـي بحيـث لـم يعـد للاسـتثمار الأجنبـي جنسـية وبفعـل سياسـات التحـرر الاقتصـادي والتجـارة الدوليـة فمـن انعـدام الثقـة فيمـا يمكـن أن تمثلـه الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة فـي فتـرة السـتينات والسـبعينات إلـى تبنيهـا كليـا خـلال العقـدين الأخيـرين وبـدأت الـدول الناميـة ومنهـا البلـدان العربيـة تعمـل جاهـدة مـن اجـل جـذب الاسـتثمار الأجنبـي بشـكل عـام والاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بشـكل خـاص عـن طريـق فـك القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح الحوافر للمستثمرين الأجانب.

وقـد عملـت العديـد مـن الـدول العربيـة علـى تهيئـة المنـاخ الاسـتثماري الملائـم فكلمـا كـان المنـاخ الاسـتثماري والبلـد المضـيف أفضـل كلمـا كـان أثـر الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة علـى النمـو الاقتصـادي أقـوى وأسـرع لهـذا فكـل دول العـالم تعتبـر الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر هـو المحفـز والمحـرك للتنميـة الاقتصـادية ، لـذلك فـإن الـدول العربيـة تسـعى جاهـدة بكـل مـا تملـك مـن إمكانيـات وموارد لتصبح أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية.

**إشكالية البحث:**

ما هي انعكاسات العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ؟

ويترتب عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هـل تعتبـر العولمـة الاقتصـادية والاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إحـدى التغيـرات الاقتصـادية التـي شهدها العالم في الآونة الأخيرة ؟
- ✓ هـل إنعكسـت العولمـة الاقتصـادية إيجابيـا علـى تـدفق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي الـدول العربية ؟

**الفرضيات:**

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا ويمكن حصرها فيما يلي:

**الفرضـية الأولـى:** تعتبـر العولمـة الاقتصـادية والاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إحـدى المتغيـرات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة.

**الفرضـية الثانيـة:** إنعكسـت العولمـة الاقتصـادية إيجابيـا علـى تـدفق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي الدول العربية.

**مبررات إختيار الموضوع :**

مـن بـين دوافـع إختيـار الموضـوع هـو الأهميـة التـي يكتسـيها علـى السـاحة الدوليـة كونـه موضـوع متشـعب وتنـاول ظـاهرة بالغـة الأهميـة وهـي العولمـة حيـث تعـد مـن أكثـر الظـواهر إثـارة للجـدل والنقـاش فـي السـنوات الأخيـرة بالإضـافة إلـى أن الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر أصـبح يعـد مـن أبـرز المتغيـرات المـؤثرة فـي تطـور البلـدان ونموهـا ومؤشـر للإنفتـاح الاقتصـادي فـي ظـل سـيادة ظـاهرة العولمة .

**أهمية الدراسة:**

يعتبـر موضـوع البحـث مـن أهـم الموضـوعات التـي تناولتهـا الدراسـات الاقتصـادية ، فالعولمـة تعتبـر ظـاهرة جديـدة ومتجـددة مسـت مختلـف مجـالات الحيـاة وأثـرت فيهـا خاصـة الجانـب الاقتصـادي بالإضـافة إلـى كـون الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر متغيـر اقتصـادي يلعـب دورا هامـا فـي المجـال الاقتصـادي ويعتبـر وسـيلة للتمويـل الخـارجي أكثـر أمننـا إذا مـا قـورن بالمصـادر الأخـرى للتمويـل كمـا أنـه يمثـل أسـهل طريقـة وأكثـر الوسـائل فعاليـة فـي الحصـول علـى التكنولوجيـا المتقدمـة وهـذا مـا تحتاجـه الدول العربية للنهوض باقتصادها والتكيف مع مختلف المستجدات من الناحية الاقتصادية.

**أهداف الدراسة :**

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- التعرف على العولمة الاقتصادية كظاهرة مؤثرة يمكن أن تكون لها إنعكاسات إيجابية وأخرى سلبية على الدول العربية فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .
- الوقوف على الصورة الواقعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية وذلك من خلال التطرق للمناخ الاستثماري في الدول العربية وأهم مؤشرات قياسه وتحليل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته بالإضافة إلى آليات جذبه وأهم معوقاته .

**الدراسات السابقة :**

هناك عدة دراسات تناولت كل من ظاهرة العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها :

- **الدراسة الأولى :**أطروحة دكتوراه للباحثة عبو هدى ( 2008-2007) بعنوان آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2006) وقد توصلت الدراسة النتائج التالية حتى تتمكن الجزائر من تحقيق الطموحات المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مواجهة العولمة المالية لا بد من تضافر جهود كافة الجهات المرتبطة بالاستثمار لتذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ أنشطتها بالصورة المطلوبة وأيضا الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- **الدراسة الثانية:**الحوزي جميلة(2007-2006) أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان مظاهر العولمة الاقتصادية وإنعكاساتها على إقتصادات الدول العربية، فتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التحسن الذي شهدته الدول العربية إلا أن نصيبها من التدفقات العالميةمنه مازال ضعيفا جدا بالمقارنة مع الدول الأخرى كم تتفاوت الدول العربية في درجة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقف ذلك على حجم اقتصادها والسياسات المتبعة في هذا الخصوص، هذا بالإضافة إلى ما يعانيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من عقبات قانونية وتشريعية وإداريه ..الخ

**نطاق وحدود الدراسة:**

يعتبر مظاهر العولمة الاقتصادية متعددة ولها إنعكاسات مختلفة على جميع الدول سواء نامية أو متقدمة وسنركز في دراستنا هذه على الدول العربية بشكل خاص من خلال دراسة إنعكاسات العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا للفترة (2021-2010) كونها فترة شهدت أحداث سياسية واقتصادية مختلفة.

**منهجية الدراسة:**

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الأهداف التي تسعة الدراسة إلى لوصول إليها وإلى طبيعة الموضوع في حد ذاته وبالنسبة لدراستنا فقد إستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها في الفصل الأول من خلال عرض مختلف المفاهيم وأهم العناصر التي تخص الموضوع ، أما الفصل الثاني فقد إستخدمنا المنهج التحليلي من خلال عرض مختلف البيانات والإحصائيات والأرقام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه وآفاقه في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية.

**هيكل البحث:**

لدراسة هذا الموضوع وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي فرضياته المقترحة تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة .

- نتطرق في الفصل الأول من الدراسة للإطار النظري لكل من العولمة والإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال مبحثين المبحث الأول يدرس الجانب النظري العولمة من خلال تحديد مفهومها ، أبعادها ، مؤسساتها ومؤشراتها ، والمبحث الثاني يدرس الجانب النظري الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعريفه ، أشكاله ، محدداته وآثاره .

- نتطرق في الفصل الثاني إلى إبراز إنعكاسات العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال مبحثين المبحث الأول بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية حيث نتطرق فيه إلى المناخ الاستثماري في الدول العربية والاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر فيها بالإضافة إلى آليات جذبه ثم معوقاته، أما المبحث الثاني يدرس التدفقات الصادرة والواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

# الفصل الأول
# مفاهيم عامة حول العولمة والإستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته التي تهدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمال ، عمالة أو تكنولوجيا أو غير ذلك .

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية بالنظر إلى حجم تدفقاته وتنوع صوره وانتشاره في كل الدول المتقدمة منها والنامية بالإضافة إلى أهمية آثاره على الاقتصاديات المضيفة ، ولقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية ، لذلك فإن العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأسمال الأجنبي .

فقد اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بمحنها العديد من الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي ، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم ، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه هذا النوع من الاستثمارات ، الجزائر وتونس من بين هذه الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، وذلك من خلال إتباع سياسات وإجراءات مناسبة واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات لتطوير مناخ الاستثمار لديهما

وفي هذا الفصل نحاول التطرق إلى الاطار النظري لكل من العولمة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيم الفصل على المبحثين التالية:

1- **المبحث الأول :**مفاهيم أساسية حول العولمة

2 - **المبحث الثاني :**مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

## المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول العولمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين نظام عالمي جديد اتضحت معالمه والياته تدريجيا، حتى بلغ ما يطلق عليه مصطلح العولمة والتي أصبحت الإطار الذي يحدد العديد من الظواهر على المستوى المحلي والدولي، وعليه فسنحاول أن نشكل معالم رؤيتنا للعولمة من خلال مدخل مفاهيمي يوضح نشأتها، مفهومها، مراحل تطورها، خصائصها، أهدافها وأسبابها.

### المطلب الأول :ماهية العولمة

إن العولمة ظاهرة قديمة مرت بعدة مراحل تاريخية، لذلك نجد أنه من الصعب تحديد تعريف دقيق لهذه الأخيرة يحظى بالقبول العام من قبل الباحثين والمفكرين، لذلك سوف نقوم في هذا الإطار بتقديم بعض التعاريف لتوضيح هذه الظاهرة.

**أولا: تعريف العولمة :**

**أ / العولمة حسب صندوق النقد الدولي(** International Monetary Fund **)**

" العولمة تعني تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، لوسائل عدة منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا" **(عمر صقر، 2003، صفحة 07)** .

**ب/ العولمة حسب منظمة الأونتكاد** ( UNCTAD )

"تعني زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال كما أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تمثل التجارة الدولية والاندماج المالي الدولي المرحلتين الأوليتين على التوالي". **(عصام الدين أحمد أباضة، 2010، صفحة 14)**

**ج/ العولمة حسب تعريف المفكر جورج لودج**

"العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها، في كل أوجه حياتها ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتقنيا وبيئيا" .

**د/ العولمة حسب الأمم المتحدة**

"هي التزايد المكثف لتدفقات السلع والخدمات رأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول، وما يؤدي إليه ذلك من تكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود."

**ه/ العولمة حسب تعريف" روبنز ريكابيرو** "الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين، التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق

واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية، وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية." **(يوسف حسين يوسف، 2010، صفحة 06).**

**و/ العولمة حسب محمد الأطرش**

" هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية السوق ، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات." **(حسين لطيف كاظم الزبيدي، 2002)**

مما سبق يتضح أن نقول إن العولمة هي تحرير العلاقات الاقتصادية وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول العالم، وذلك بإلغاء القيود على حركة التدفقات الرأسمالية والسلع والخدمات والتكنولوجيا والأفراد، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية لتصبح شعوب العالم، متصلة ببعضها في مختلف المجالات ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا ليصبح عالم واحد متحد الأسواق.

**ثانيا: خصائص العولمة**

إن لظاهرة العولمة وخصائص متعددة سوف نتطرق إليها كما يلي:

لعل التأمل في المحتوي الفكري بل والتاريخي للعولمة يكشف الستار عن العديد من الخصائص الرئيسية، التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجدرية، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:**(عبد الحميد عبد المطلب، 2005، صفحة 22،23)**

**أ/ سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية**

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق وارتباطها بالديمقراطية بدلا من الشمولية ، واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة، وامتلاك أو اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية والاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي ، على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن، حيت أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة، التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة ،حيت أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف.

**ب/ ديناميكية مفهوم العولمة**

إن المقصود بديناميكية مفهوم العولمة احتمالات تغير موازين القوى الاقتصادية القائمة في الوقت الراهن وفي المستقبل، وأن التنافسية تواجه الجميع على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى بكل قوتها إلى الحصول على القدرات التنافسية للمحافظة على اعتبارها ومكانتها في العالم، والقدرة على منافسة

الأطراف الأخرى الصاعدة، التي تتقدم تقدم ملحوظ نحو المستقبل على رأسهم الصين المهددة لها لنزع هذه الميزة.

**ج/ تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل**

يتبين هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات، من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولة مع وجود الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة ذات اتجاهين بين كل بلد وأخر، وهي عكس التبعية الاقتصادية، حيث انه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوع في نفس الوقت **(ممدوح محمود منصور، 2007، صفحة 65)**.

**د/ وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي**

تتميز العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وذلك لعدم إمكانية وعدم استطاعة دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها هذا المنتج، وإنما أصبح من الشائع في الوقت الحالي أن نجد العديد من المنتجات يتم تركيب مكونتها في أكثر من دولة، بحيث يقوم كل واحد بصنع أحد المكونات فقط **(ممدوح محمود منصور، 2007، صفحة 65)**.

**ه/ تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية**

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية من أهم المميزات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

**و/ تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة**

إن من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعمق العولمة، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتلاشي مؤسساته الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في أول جانفي 1995 وانضمام معظم دول العالم لها، وبهذا يكتمل الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم ميزاته بل هي الوليد الشرعي له.

**ت/ تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضفاء السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية**

تلعب العولمة دور كبير في تخفيض درجة سيادة الدولة القومية، وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وإدراج مكانها قوانين تحرير الأسواق، حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة، وتجدر الإشارة هنا أن الحكومة تطبق كثيرا من السمات، التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة، سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسير عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها **(عبد الحميد عبد المطلب، 2005، صفحة 28،29)**.

**ثالثا: أهداف العولمة**

سنتناول الأهداف التي تسعى ظاهرة العولمة إلى تحقيقها، من وجهة نظر أصحاب القبول الكامل لظاهرة العولمة وأصحاب الرفض الكامل.

**1- أهداف العولمة حسب مؤيديها**

يرى مؤيدي العولمة أنها تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف والمتمثلة فيما يلي **(محمد زميت، 2006، صفحة 164)**:

أ/ إيجاد الاستقرار في العالم والسعي إلى توحيده .

ب/ زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش العالمي .

ت/ زيادة حجم الإنتاج المحلي .

ث/ استقطاب الاستثمارات الأجنبية .

ج/ نشر اقتصاد تكنولوجيا المعلومات أو الاقتصاد المعرفي، التي تغيرت عن طريقه أساليب نظم الإنتاج .

ح/ تحرير القطاع المالي ونصب تحفيزات لإصلاح هياكل وبنية المؤسسات المالية .

د/ خلق فرص للتقدم والانفتاح اتجاه الأسواق العالمية،-

**2أهداف العولمة حسب معارضها-**

يري المعارضين لظاهرة العولمة أنه هناك أسباب خفية تسعى لتحقيقها الدول المهيمنة من خلال نشرها لظاهرة العولمة وتتمثل هده الأهداف فيما يلي **(بوكساني رشيد، 2006، صفحة 130)**:

أ/ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاديات العالم، من خلال سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات الدول.

ب/ تؤاجع سلطة الدولة وإنحصار نفوذها **(التكريتي, هيفاء عبد الرحمان ياسين، .2010، صفحة 242)**.

ج/ تدمير الهويات والثقافة القومية وتغليب الثقافة الغربية .

د/ فرض السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافة الغربية على شعوب النامية، قصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية.

ه/ إزالة النسيج الحضاري والاجتماعي للأمم الأخرى .

**رابعا :أبعاد العولمة**

للعولمة أبعاد كثيرة منها البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد التكنولوجي وسوف نتطرق بالمقصود بها فيما يلي: **(عصام الدين أحمد أباضة، 2010، صفحة 33)** .

**1-البعد الاقتصادي :**العولمة في جانبها الاقتصادي تعتمد على فتح الأسواق وعلى الم ا زيا التنافسية في التبادل الدولي، كما يهتم بالنظم التسويقية المتطورة التي تعمل على تسهيل وصول المنتجات للمستهلكين في

أي مكان في العالم، وتركز العولمة على حرية حركة عناصر الإنتاج وحرية حركة تدفق رؤوس الأموال والاستثمار عالميا.

لقد اتخذت العولمة في بعدها الاقتصادي مجموعة من القواعد والآليات من أجل فتح الأسواق وانفتاح الدول على بعضها البعض، وذلك مع تنامي تطور حركة البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة وتعديل نظم الإنتاج في اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي، وتحولها إلى اقتصاد السوق وهده القواعد والآليات تتمثل في :

أ- حركة اندماج اقتصادي غير معهود.

ب- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام .

ج- استخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات .

د- استخدام نظم دفع وتمويل تتم بالإتاحة الفورية .

ه- استخدام نظم استثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية .

وفيما يلي شكل يمثل القواعد والآليات التي تمثل البعد الاقتصادي للعولمة

**الشكل رقم ( 01 ): التحولات الاقتصادية تحت تأثير العولمة**

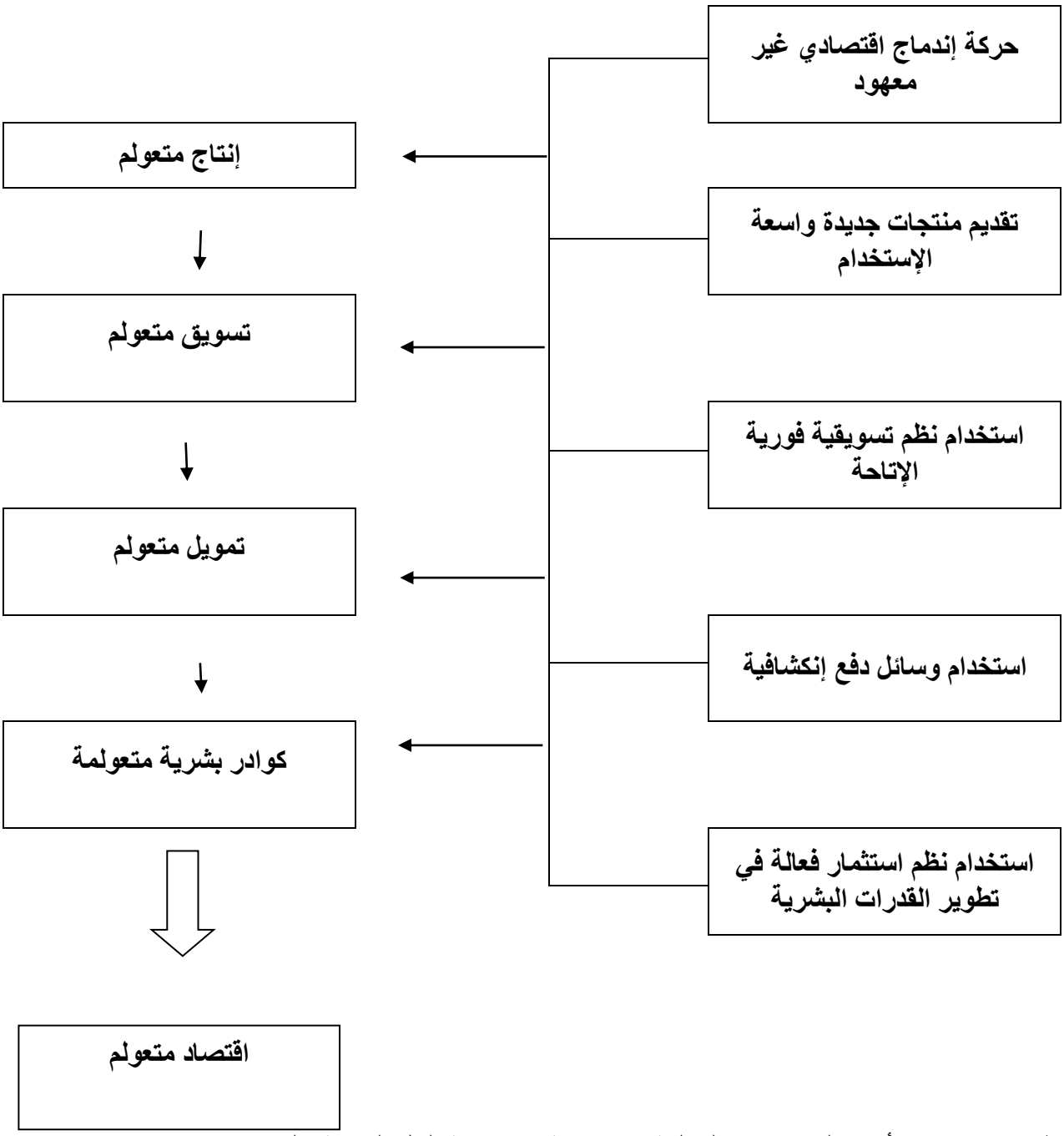


**المصدر:** محسن أحمد الخضيري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000 ، ص21.

**2- البعد المالي:** يعتبر الجانب المالي حديثة النشأة بالنسبة للجوانب الأخرى للعولمة فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير، حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل الأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين(82-79 ،)لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى .

**3- البعد الاجتماعي:** يعتبر الجانب الاجتماعي أكثر الجوانب عرضة لتأثيرات ظاهرة العولمة، لما ألقته هذه الأخيرة بضلالة كثيفة على العديد من المجتمعات، لفقدانها لقيمها لاسيما دول الجنوب متبوع بخضوع تدريجي للنمط الاجتماعي لدول المهيمنة، ويتبين لنا دلك من خلال الانعكاسات الاجتماعية التالية :

أ- تراجع الولاء القومي لتأثر بالانتماءات العرقية والقبلية والطائفية .

ب- التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات .

ج- زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي .

د- تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية .

ه- تراجع وتهمش الدور الاجتماعي للدولة .

و- ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة الغير مشروعة .

ت- عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولة غير الحكومية.

**4- البعد السياسي:** تنطوي العولمة على تقديم الاقتصاد على السياسة، والمقصود بذلك أولوية الحكم هي الإصلاح الاقتصادي، في الوقت الذي يسهل فيه الإصلاح السياسي، وهذا الأمر يؤدي إلى اقتران العولمة بالصراع الداخلي والتفكك السياسي.

**5- البعد الثقافي:** يقول الدكتور حسن حنفي أن "المدخل الثقافي لتأصيل قضية العولمة، هو المدخل الطبيعي، باعتبار أن العولمة بالنسبة للمثقفين هي موقف الهوية الثقافية، قبل أن تكون هيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية، وهي جزء من آليات الدفاع عن الذات في مواجهة الآخرين ." وعلى حد تعبير لجنة اليونسكو العالمية يرتبط مفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم إلى أربعة اتجاهات هي :

أ- النمط والتوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي للعولمة .

ب- سعي العولمة الثقافية لتحكم واستبداد وسيطرتها على الثقافات القومية والمحلية .

ج - العولمة الثقافية هي تفاعل بين الثقافات العالمية لتصبح ثقافة عالمية واحدة .

د – العولمة لا تهدف إلى محو الثقافات والحضارات الأخرى وإنما تدعو إلى الحوار فيما بينها.

**6- البعد التكنولوجي:** يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات أهمها:

أ- تكنولوجيا المعلومات.

ب- تكنولوجيا تطوير جودة السلع والخدمات وفق موصفات قياسية عالمية.

ت- سهولة وسرعة الاتصالات المعتمدة على الحاسبات الآلية والأقمار الصناعية.

**7- البعد القانوني:** وعن سبيله تفرض العولمة نوعا من التقارب بين النظم التشريعية المتعددة المطبقة على المستوى العالم، وخاصة المتعلقة بتشريعات الاستثمار و أرس المال والأعمال وحماية البيئة وحماية الملكية الفكرية .

**المطلب الثاني: مدخل إلى العولمة الاقتصادية**

لقد شهد الاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين تحول كبير، حيت أصبح عبارة عن قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل التطور التكنولوجي والمعلوماتي، توجه من طرف منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسية وتكتلات اقتصادية، ويعود ذلك إلى ظهور مصطلح العولمة الاقتصادية الذي يلعب دور كبير في ارتباط واندماج الاقتصاديات العالمية .

**1- تعريف العولمة الاقتصادية**

سنركز على تعريف العولمة الاقتصادية و ذلك بالرجوع إلى أهم المنظمات والمفكرين والباحثين الدين كتبوا وتعمقوا حول هده الظاهرة.

**التعريف الأول:** يعرفها البنك الدولي بأنها " نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات، وعوامل الإنتاج كرأس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، مما يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال."**(أحمد إبراهيم الملاوي، 2012، صفحة 5)**.

**التعريف الثاني:** تعرف أيضا على أنها " زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على المستوى العالمي، من خلال زيادة حجم التبادل التجاري وأنواعه، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة **(عبد الحي زلوم واخرون، 2008، صفحة 120،121)** ."

**التعريف الثالث:** ويمكن تعريف العولمة الاقتصادية حسب الدكتور يوسف حسن يوسف على أنها " تحرر العالقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها بشكل طبيعي على المستوى العالمي بأكمله كوحدة واحدة **(يوسف حسين يوسف، 2010، صفحة 11)**."

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن العولمة الاقتصادية تمثل ظاهرة تهدف إلى تشكيل نظام عالمي مفتوح، وذلك باندماج مختلف أسواق العالم في ظل التجارة الدولية والاستثمار المباشر وحركة انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الحدود دون قيود.

**2- أنواع العولمة الاقتصادية**

عندما نتناول ظاهرة العولمة الاقتصادية نجد أنها تحدث على نطاقين هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية والتي سنتناولها في المبحث الثالث. **(عبد المطلب عبد الحميد، 2006، صفحة 41)**.

**أ- عولمة الإنتاج**

تتحقق عولمة الإنتاج بصورة كبيرة من خلال الدور التي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية، ويتبلور من خلال اتجاهين أساسيين:

**الاتجاه الأول:** خاص بعولمة التجارة الدولية

**الاتجاه الثاني:** خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر

ب- **العولمة المالية**

وتتمثل في ذلك التشابك والترابط سبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع حواجز في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979 و1982 ثم غي باقي الدول الصناعية الأخرى ، وقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية **(الجوزي جميلة، 2006-2007، الصفحات 7-8)** :

- مرحلة التدويل غير المباشر
- مرحلة التحرير المالي
- مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة

**3- أهداف العولمة الاقتصادية** تتمثل أهداف العولمة الاقتصادية في **(محمد إبراهيم عبد الرحيم ، 2009، صفحة 12)** :

1- إنعاش الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق زيادة حجم التجارة العالمية .

2- زيادة الإنتاج، وإعداد الفرص لتحقيق النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.

3- - تقريب الاتجاهات العالمية نحو أسواق التجارة ورؤوس الأموال .

4- تقديم حلول للمشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحل على المستوى الفردي .

5- زيادة أرس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال دوي الإنتاجية المرتفعة.

**4- مظاهر العولمة الاقتصادية**

تتمتع ظاهرة العولمة الاقتصادية بعدة مظاهر، نذكر منها :

**أولا: تغير شكل وطبيعة التنمية**

بعد أن كانت التنمية تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسية، كما اهتمت التنمية بالتركيز على الجانب الاقتصادي وأهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساس لتنمية في مختلف دول العالم. **(شريف بوقصبة، 2016، صفحة 21)** .

**ثانيا: تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة**

لقد شهد العالم خلال العقد الماضي تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية بين الدول بصورة ملحوظة، مما أدى إلى ارتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق تحسين الضمانات وخلق مناخ استثماري وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات **(احمد عبد العزيز حاسم زكريا، 2011، الصفحات 67-69)** .

**ثالثا: تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات**

لقد تضاعفت صادرات السلع خلال الفترة (1997-1948 ) بنسبة 6% سنويا في حين أن الإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف بنسبة 7.3% سنويا، أما صادرات السلع الصناعية فقد تضاعفت 17 مرة والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف 8 مرات فقط خلال نفس الفترة .

**رابعا: اندماج الأسواق العالمية**

تنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، و ذلك راجع إلى تخفيض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفكرية من طرف منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الكاث، بينما اختص بنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية.

**خامسا: سياسة التحرير الاقتصادي**

تمت الموافقة على تحرير التجارة بعد مفاوضات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية الأمر الذي أدى إلى الإسراع في إجراء عملية العولمة الاقتصادية، فتحرير التجارة أدى إلى انفتاح الأسواق والسلع والخدمات وسهل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. **(عبد الله بلقزيز، 1997، صفحة 97)**.

**سادسا: التأثير على الدول النامية**

أدت العولمة إلى معاناة متزايدة في الدول النامية نظرا لافتقارها للإمكانيات التقنية والاقتصادية، التي تعتبر ورقة مربحة لهذه الدول، لمجابهة مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية في منافسة مكافئة، لما يهدد المجتمعات في الدول النامية بالتأخير والتخلف،

وتحويلها إلى مستهلك لإنتاج العولمة فقط، وليس لها أي دور في تأسيسها وتطورها. **(احمد عبد العزيز حاسم زكريا، 2011، صفحة 69)**.

**سابعا: الثورة العلمية والتكنولوجية**

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي ميزة بارزة في العصر الراهن وللنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومن بين أهم العوامل التي ساعدت على انتشار العولمة الاقتصادية والتي سهلت التجارة في السلع وتزايد تجارة الخدمات وتسارع حركة رؤوس الأموال. **(علي لطفي، 2008، صفحة 13)** .

**المطلب الثالث: مؤسسات وهيئات العولمة الاقتصادية وأدواتها**

يمكن القول أن هناك بعض المنظمات والهيئات الاقتصادية العالمية، التي تقوم بإدارة السياسة الاقتصادية للعولمة، والتي لعبت دورا كبيرا في تطور وانتشار ظاهرة العولمة عن طريق مجموعة من الأدوات.

**أولا: مؤسسات العولمة الاقتصادية**

يمكن القول انه هناك ثالثة منظمات التي تقوم بإدارة العولمة الاقتصادية وتتمثل فيما يلي :

**1- صندوق النقد الدولي**( International Monetary Fund )

أ- **تعريفه:** هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة تضم في عضويتها 189 بلدا، تأسست لتحسين سالمة الاقتصاد العالمي أنشئت بموجب اتفاقية التأسيس، التي انعقدت في مؤتمر بريتون وودز بتاريخ 22جويلية 1944 و دخلت حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945 ،وقد طرأت على هذه الاتفاقية عدة تعديلات بدأ من 28 جويلية 1969 وانتهت بتعديل 03 مارس 2011 ، كما يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة وهو المشرف على هذا النظام بتوفير الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية. **(صندوق النقدالدولي، 2018)**

ب- **أهداف الصندوق النقدي الدولي:** تتمثل أهدافه في: **(صندوق النقد الدولي، 2011، صفحة 11) .**

- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية .

- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية،مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل بصفة مستمرة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية .

- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات بلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات .

- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية .

**2- مجموعة البنك الدولي (**Bank World **)**

أ- **تعريفه:** يعتبر البنك الدولي هو الوكالة الدولية الرئيسة للتنمية، أنشئت بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام 1944 ،قصد تنظيم مسائل القروض والاستثمارات طويلة الأجل، و ذلك بهدف مساعدة تعمير الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية. **(عصام الدين أحمد أباضة، 2010، صفحة 59)**.

ينقسم البنك الدولي إلى خمس مؤسسات تتمثل فيما يلي: **(الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، 2009، صفحة 3)** .

- **البنك العالمي للإنشاء والتعمير:** وهو الذي يقوم بمنح قروض للحكومات الدول المتوسطة الدخل والدول المتخصصة الدخل التي تتمتع بالأهلية الانتمائية.

- **المؤسسة الدولية للتنمية:** وهي مؤسسة تقوم بتقديم قروض بدون فوائد أو إعتمادات للبلدان الأشد فقرا.

- **مؤسسة التمويل الدولية:** تقدم قروض ومساهمات في أسهم رأس المال و مساعدات فنية لتنشيط استثمارات في القطاع الخاص في البلدان النامية.

- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تقوم بتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية و ذلك عن طريق تقديم تأمينا ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.

- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:** الذي يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم التجاري في منازعات الاستثمار.

**ب-أهداف البنك الدولي :**

- تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف في الدول الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية .**(ياسين ساقع، 2014، صفحة 35)**.
- يعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك .
- مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها .
- تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء .
- تنظيم وتنسيق عمليات الائتمان والاقراض الدولية.

3- **المنظمة العالمية للتجارة (**World Trade Organization **)**

أ- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة:** تم إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، بعد توقيع الاتفاقية الموقعة تحت اسم بيان مراكش سنة 1994 والتي انتهت بانتهاء جولة أوروغواي والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي1995 ،التي اشتملت حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية. **(عبد المطلب عبد الحميد، 2006، صفحة 96)**.

ب- **أهدافها:** إن لمنظمة التجارة هدف رئيسي يتمثل في تحرير التجارة الخارجية وينبثق منه مجموعة من الأهداف، وهي كالأتي: **(أسامة مجذوب، 1996، الصفحات 79-80)** .

- رفع الدخل القومي والطلب الفعال في الدول الأعضاء .
- تشجيع حركة رؤوس الأموال وحرية دخولها وخروجها.
- توسيع وتكثيف إنتاج البضائع والمتاجرة بها .
- تسوية النزعات التجارية بين الدول الأعضاء .
- منع كل المنافسات المعرقلة للمنافسة الحرة.
- إزالة الحواجز الجمركية .

**ثانيا: أدوات العولمة الاقتصادية**

**1- الشركات المتعددة الجنسية:**

لقد عرفها الأستاذ مشاليه Michalet A.C بأنها الشركة التي تقوم بشكل أو بأخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في إطار دولي. **(طابوش مولود، 2007، صفحة 3)**.

**التكتلات الاقتصادية:**

تقوم هده الدول بفرض سياسة اقتصادية رأسمالية على الدول النامية، تصب في صالحها مؤدية بذلك إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية، فأصبحت هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي في عدة مجالات كالاستثمار والتبادل التجاري. **(احمد عبد العزيز حاسم زكريا، 2011، الصفحات 71-72)** .

**2- وسائل الاتصال الحديثة والانترنت**

إن العولمة تعتمد على امتلاك المعارف واكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية وسرعة تبادلها، وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والخبرات المرتبطة بها والناجمة عنها، وهذه الظاهرة المتسارعة سيتبعها بالضرورة تقليص مستمر في الإجراءات القانونية التنظيمية.

ولقد كان للأنترنت دورا كبيرا في الترويج لأفكار العولمة، فأكثر المعلومات المنتشرة والمتداولة ففي الأنترنت تكون بلغة انجليزية تنسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها.

**اتفاقيات التجارة الدولية:**

لعبت هذه الاتفاقيات دورا كبيرا في تحقيق العولمة لشروطها حيت يتم فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الغربية دون عوائق وضوابط.

**3- وسائل الإعلام:**

أحدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي، ثورة كبرى في حياة الناس خاصة وأن الدول الغربية هي المهيمنة والمؤثرة عليها، حيت يركز الإعلام على قضايا اقتصادية مثل قضايا المستهلكين وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وذلك من أجل استمرارية الصناعة الغربية وهذا ما يدفع الدول النامية للعمل على إنشاء وسائل الإعلام ، من أجل توعية وتثقيف شعوبها ضد ما تبثه وسائل الإعلام الغربية.

**المطلب الرابع: المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة العولمة وتقييمها**

إن قياس العولمة يحتوى على العديد من الصعوبات لعل أهمها الفجوة بين الجانب النظري للعولمة وقياس العولمة لأن القياس يقودنا إلى التبسيط، لكن هناك إمكانية لردم هذه الفجوة من خلال المؤشرات المركبة للعولمة التي توفر الجمع بين النهجين ، مع أن هذه المؤشرات المركبة تحتاج إلى تحسين وتطوير وتقويم يقوم بها كل الفاعلين من أكاديميين وعلماء في شتى الميادين من الإجتماع والتكنولوجيا والاقتصاد، وتتصف هذه المؤشرات بصفة شمولية حيث تنطوي على عديد من المؤشرات الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة ومن أهم هذه المؤشرات نذكر **(مختار رنان، 2018، الصفحات 237-238)** :

**1- مؤشر مركز بحوث السوق العالمي** :

يعد هذا المؤشر أولى المحاولات لإيجاد مؤشر مركب للعولمة ، ولقد تم ذلك في عام 2001 من جانب (WMRC) ، وتقوم فكرة هذا المؤشر على تقييم الاقتصاد العالمي من حلال معيارين هما :

✓ المعايير الاقتصادية القديمة مع اختيار عدد من المتغيرات الجزئية التي يمثل كل واحد منهما جزء من الاقتصاد القديم وهي التجارة الخارجية الممثلة في الصادرات والواردات ، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأخرى عبر الحدود بوزن نسبي 70% .

✓ المعايير الاقتصادية الجديدة التي تتمثل في صادرات الخدمات وعدد الحواسيب المتصلة بشبكة الأنترنت والاتصالات التليفونية الدولية بوزن نسبي 30% .

ويتم المؤشر لكل دولة على حدا ثم ترتب الدول من حيث درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وفقا لقيمة هذا المؤشر، ويجب والإشارة هنا أن الجوانب الاقتصادية تمثل90%، بينما تغطي الجوانب التكنولوجية 10%.

**2- مؤشر كيرني لقياس العولمة :** A.T.Kearney /Foreign Policy Magazine P/ATK Globalization Index

يعتبر هذا المؤشر أكثر مؤشرات العولمة شمولا والذي تم وضعه من قبل الشركة الاستشارية العالمية كيرني ومجلة السياسة الخارجية، وهذا المؤشر يقدم دليلا شاملا عن العولمة في بلدان العالم المختلفة يورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدا من حيث درجة الاندماج الاقتصادي والمتغيرات المشكلة له.

ولقد تم وضع الصيغ الأولى له في عام 2001 ،وطور في 2003 ،ثم عام 2005 ،و ينقسم المؤشر العام للعولمة إلى أربعة عناصر رئيسية من التكامل العالمي، تتعلق بتدابير تتضمن تدفقات التجارة والاستثمار، وحركة الناس عبر الحدود، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية، واستخدام الإنترنت، والمشاركة في المنظمات الدولية، و على العموم يتضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية هي: مؤشر اقتصادي، مؤشر شخصي ومؤشر تكنولوجي، مؤشر سياسي، وتنطوي هذه المؤشرات الأربعة بدورها على 13 متغير.

وهو يورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدا من حيث درجة الاندماج الاقتصادي وذلك من خلال تتبع حركة السلع والخدمات بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في أنصبة مختلف الدول من التجارة الدولية، ويقيس مدى الحركة عبر الحدود الدولية من خلال الأسعار المحلية والدولية ويرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة وجدول للمدفوعات وحصيلة الدخل.

**3- مؤشر المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة (KOF )**

يقدم مؤشر (KOF) للعولمة دليلا شاملا على العولمة في 206 دولة ويعتمد هذا المؤشر على تطبيق مفهوم الهندسة العكسية للعولمة، وذلك بتحليلها إلى أهم مكوناتها وأهم مكونات العولمة تتمثل في المكون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

**أ- المكـون الاقتصـادي:** ويمثـل وزن مؤشـر العولمـة الاقتصـادية 36 %مـن مؤشـر العولمـة، وفقـا لهـذا المؤشر يتكون المكون الاقتصادي من بعدين هما:

**البعـد الأول:** يمثـل التـدفقات الاقتصـادية الحقيقيـة التـي تسـتخدم فـي قيـاس العولمـة ويشـمل بيانـات عـن التجـارة ويمثـل مجموعـه صـادرات البلـد وواردات ـه والاسـتثمار الأجنبـي المباشـر واسـتثمارات المحافظـة وهـي تمثـل مجمـوع الأسـهم فـي بلـد مـا مـن الموجـودات والمطلوبـات ومـدفوعات الـدخل للرعايا الأجانب وجميع البنود السابقة تمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

**البعـد الثـاني:** يمثـل القيـود التـي تفـرض علـى التجـارة ورأس المـال وتتمثـل فـي حـواجز الاسـتيراد والتعريفة الجمركية والضرائب على التجارة الدولية (كنسبة من العائدات الحالية)

**ب- المكـون الاجتمـاعي**: وفقـا لهـذا المؤشـر يتكـون ويمثـل وزن مؤشـر العولمـة الاجتماعيـة 38 %مـن مؤشر العولمة، وله ثالثة أبعاد هي:

**البعـد الأول:** يغطـي الاتصـالات الشخصـية ليعبـر عـن التفاعـل المباشـر بـين النـاس الـذين يعيشـون فـي بلـدان مختلفـة متمثلـة فـي مـدة الاتصـال الـدولي والسـياحة الـواردة والصـادرة وعمليـات نقـل العمالـة والرسائل الدولية، والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الأجنبي .

**البعـد الثـاني:** يغطـي تـدفق المعلومـات وهـو يشـير لمعنـى تـدفق وانتشـار ومشـاركة الأفكـار عالميـا مـن خـلال مسـتخدمي الأنترنـت (لكـل 1000 شـخص) والتلفزيـون (لكـل 1000 شـخص)، والتجـارة فـي الصحف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

**البعد الثالـث:** يغطـي التقـارب الثقـافي مـن خـلال عـدد مطـاعم ماكدونالـدز (للفـرد) وعـدد وحـدات أيكيـا (للفرد )والتجارة في الكتب(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

**ج- المكـون السياسـي:** يـتم وصـف هـذا المكـون فـي المؤشـر مـن خـلال عـدد السـفارات فـي الدولـة وعـدد المنظمـات الدوليـة التـي تنضـم الدولـة فـي عضـويتها وعـدد المشـاركات الدوليـة فـي بعثـات حفـظ السـلام وعـدد المعاهـدات الدوليـة التـي وقعـت عليهـا الدولـة ويمثـل وزن مؤشـر العولمـة السياسـية 26 %مـن مؤشر العولمة.

**4- مؤشر مركز دراسة العولمة والإقليمية** Center for study of globalization regionalization

مؤشـر (CSGR) هـو مؤشـر لقيـاس العولمـة يسـتعمله مركـز دراسـة العولمـة الإقليميـة، وهـو مركـز افتـتح عـام 1997 تـابع لـوزارة الخارجيـة البريطانيـة يـديره البروفيسـور شـون بريسـلين ، ويتضـمن المؤشـر ثالثـة أبعـاد هـي: العولمـة الاقتصـادية والعولمـة الاجتماعيـة التـي تتضـمن مؤشـرين فـرعيين همـا الأفـراد والأفكـار، والعولمـة السياسـية وينطـوي كـل بعـد مـن هـذه الأبعـاد علـى عـدد مـن المتغيـرات يتراوح ما بين ثالثة متغيرات كحد أدنى و تسعة متغيرات كحد أقصى، بما يمثل 16 متغيرا.

**5- مؤشر ماستريخت للعولمة** Maastricht Globalization Index (MGI)

يعتبر مؤشر ماستريخت للعولمة من أكثر المقاييس شمولية، وحاول القائمون عليه التغلب على المشاكل التي كانت في المؤشرات الأخرى، من خلال إدماج التنمية البشرية، بالإضافة إلي تحقيق التوازن والتغطية الواسعة وتوفر البيانات مع إمكانية الوصول إلى الجودة العالية للنتائج، مع الاعتماد على مصادر متنوعة للبيانات.

**تقييم مؤشرات العولمة**

إن عملية تقييم مؤشرات قياس العولمة تثير نقاشا كبيرا بين الباحثين، وتنشأ الحاجة للتقييم من اجل التطوير المستمر لتلك المؤشرات، ولإجراء تقييم أكثر موضوعية لجوهر عملية العولمة ونطاقها وتأثيرها على الدول في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية، والحقيقتان الجوهريتان التي يجب أن نعلمهما هما أن للعولمة مسألة معقدة، والثانية انه لا يوجد اتفاق عام على منهجية واحدة لقياس العولمة .والجدول التالي يقدم لنا مقارنة بين أربع مؤشرات أساسية للعولمة هي:KOF, MGI , ATK/FP, WMRC **(مختار رنان، 2018، صفحة 240)**

الجدول ر قم 01
مقارنة بين مؤشرات العولمة

| فئة | الفئة الفرعية | WMRC | ATK/FP | MGI | KOF |
|---|---|---|---|---|---|
| الملائمة | تعريف العولمة المستخدم | ضيقة جدا واقتصادي فقط | متوسط | واسع جدا | واسع جدا |
| | التفريق بين العولمة والتدويل | لا تميز | لا تميز | لا تميز | لا تميز |
| | التغيرات البيئية | لا | لا | نعم | لا |
| | تغطية | 185 دولة | 72 دولة | 117 دولة | 158 دولة |
| | العلاقة مع التنمية الاقتصادية | منخفض | مرتفع | مرتفع | مرتفع |
| متانة | حساسية البيانات للتغيرات من سنة إلى أخرى | عالية جدا | عالية | متوسط | عالية |

Source: Axel. D, noel. G, Measuring Globalization – Opening the Black Box. A Critical Analysis of Globalization Indices, journal of globalization studies, vol. 1 no. 1, may 2010, p180.

ما يمكن قوله هو انه من ناحية التعريف المستخدم للعولمة نجد أن مؤشر MGI و KOF يستخدمان تعريفات موسعة للعولمة مقارنة بـWMRCوATK /FP ، أما من ناحية التفريق بين العولمة والتدويل فالمؤشرات الأربعة لا تفرق بين التدويل والعولمة، والملاحظة الأخرى هو أن

مؤشر MGI يدخل التغيرات البيئية مقارنة بالمؤشرات الأخرى، أما من ناحية حساسية متغيرات المؤشر للتغيرات من سنة إلى أخرى نجد أنها عالية جدا عند مؤشر WMRC مقارنة بالمؤشرات الأخرى

وهناك كذلك بعض الملاحظات التي تجدر الإشارة إليها وهي:

✓ التغطية التي تقوم بها هذه المؤشرات، فهي تقوم على عينة من الدول العالم وهذا ربما يرجع إلى عدم القدرة على جمع كافة المعلومات عن جميع دول العالم تكون مقبولة وغير منقوصة.

✓ اختلافات منهجية يمكن ملاحظتها على سبيل المثال، MGI يتضمن صراحة البعد البيئي أما مؤشر KOF فاستبعده من مؤشره والذي يعكس الخيارات المنهجية في اختيار المتغيرات.

✓ تطوير أغلب المؤشرات تم في وقت واحد وهذا لم يسمح لها من تجنب نفس الأخطاء والمشاكل.

✓ اشتراكها في أمر واحد هو التركيز على البعد الاقتصادي لأنه هو البعد الواضح للعولمة ، مع أن هناك الكثير من المفكرين يؤكدون أن البعد الطاغي على العولمة هو البعد الثقافي.

✓ فشل جميع المؤشرات في التمييز بين العولمة والتدويل والتحرير.

✓ فشل جميع المؤشرات في التمييز بين العالمية والإقليمية على سبيل المثال عدد السفارات في البلد قد تعكس زيادة التعاون والتكامل الإقليمي لا العولمة **(مختار رنان، 2018، الصفحات 240-241)**.

## المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات وفرها للدول العربية ، حيث أم معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين ، وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

### المطلب الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

**أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي :

" يعرف صندوق النقد الدولي ( FMI ) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفود في إدارة المؤسسة " **(خيالي خيرة، 2016، الصفحات 24-25)**.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في قطر الأمم ( القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة ) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر ( القطر المستقبل للاستثمار) . **(علي عبد القادر علي، 2004، صفحة 4)**.

" أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فعرفته على أنه : ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها" **(بلال بوجمعة، 2007، صفحة 19)**.

يتضح من التعريفات السابقة أن : " المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال ، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح " **(القرنشاوي، 2006، صفحة 3)**.

"كما يقصد ب الاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة ، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة ". **(زغدار أحمد، 2004، صفحة 59)**.

وقد حدد صندوق النقد الدولي (IMF) نسبة 10 % كحد أدنى من أصل رأس المال الأصلي لمنح المستثمر الحق في التصويت على القرارات الإدارية **(باسم الحمادي الحسن، 2014، صفحة 18)**.

"تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية 100% بينما النمسا وكندا تحددها 50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا و ألمانيا أما فنلندا ، فرنسا ، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20% أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فتحددها 10%". **(فيصل حبيب حافظ، 2005، صفحة 24)**.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية .

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع عي : المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها والفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة" **(طارف نوري، 2006، صفحة 3)**.

**ثانيا : مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه: " رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر ( من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به ) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر" **(طارف نوري، 2006، صفحة 3)**.

يتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي :.**(Duce, Maitena, 2003, p. 5)**

1- **رأس مال حقوق الملكية (Equity capital)** : يشتمل على حقوق الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكنات والمعدات.

**2- العوائد المعاد استثمارها (Reinvested earnings)** : وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية)من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

**3- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات ( Other direct investment or company debit transaction)** : وهو يغطي افتراض وإقراض الأموال بما قي ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة و مؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

**المطلب الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة ولكل نوع خصائص مميزة له لذلك فإن غناك تباين في عملية إختيار الأنواع من وجهة نظر المستثمر والبلد المضيف.

**أولا : الاستثمار المشترك**

يقوم هذا النوع على مبدأ مشاركة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية **(باسم الحمادي الحسن، 2014، صفحة 22)** .

**1- تعريف الاستثمار المشترك** : ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي وهو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد **(يوسف مسعداوي، 2008، صفحة 164)**، أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي **(عمر هاشم محمد صدقة، 2010، صفحة 11)**، حيث تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.

ويمكن التمييز بين الشكلين التاليين **(بعداش عبد الكريم، 2008، صفحة 52)**:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد بشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بيم مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين .
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة ، وهنا ينبغي أن تكون نسبة المساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأس مال

المشروع المعني حتى لا يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا ، وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر ومنها تعريف صندوق النقد الدولي.

ومن أكثر الأشكال شيوعا في الدول العربية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص والحكومي أو الإثنين معا المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه ، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة وخلاف ذلك **(أميرة حسب الله محمد، 2005، صفحة 19)**.

فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا ما بين الإثنين ، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصة أو حكومة الدولة أجنبية أو منظمة دولية إلا أنه غالبا ما يكوم مستثمرا خاصا ، حيث تفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة وذلك لإعتقادهم بأن المستثمر المحلي يكون أكثر إستعداد من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلة اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية ، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية **(زغدار أحمد، 2004، صفحة 160)**.

**2- مزايا وعيوب استثمار المشترك** :

**2-1- مزايا استثمار المشترك** :يمكن للاستثمار المشترك أن يحقق العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي (الشركات المتعددة الجنسيات).

**2-1-1- بالنسبة للدولة المضيفة :** من أهم المزايا التي يحققها الاستثمار المشترك للدولة المضيفة نذكر منها ما يلي **(فليح حسن خلف، الصفحات 189-190)**:

- ✓ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة عن طريق إضافة قناة من قنوات التدفق المالي إليها وهي الاستثمارات المشتركة.
- ✓ الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الشريك الأجنبي في تطوير القنوات الإنتاجية المستخدمة في نشاطات والمساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وتوفير فرص العمل.
- ✓ إمكانية الشركة الأجنبية في استخدام قدرات إدارية وتنظيمية أعلى والإسهام في تطوير القدرات الإدارية والتكنولوجية المحلية.
- ✓ المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والتقليل من درجة التبعية .
- ✓ إن كل ما سبق يرتبط تحقيقه بمدى فاعلية المشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات الخاصة بعمل المشروع ورسم سياساته.

**2-1-2 بالنسبة للمستثمر الأجنبي ( الشركات متعددة الجنسيات) :**

✓ التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ( كالتأميم، المصادرة ومنع تحويل الأرباح) **(عمر هاشم محمد صدقة، 2010، صفحة 14)**.

✓ تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملّك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا نتيجة لنيله ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول.

✓ يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وغير التجارية وتذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية والحصول على مزايا ضريبية، خاصة إذا كان الطّرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة، وأيضا التغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر.

✓ التغلب على صعوبات اللغة،العلاقات العمالية والمشكلات الاجتماعية والثقافية بحكم وجود طرف وطني **(بيوض محمد العيد، 2011/2010، الصفحات 34-35)**.

**3- عيوب الاستثمار المشترك :**

كما أن للاستثمار المشترك العديد من المزايا هناك العديد من العيوب سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

**2-1-2- بالنسبة للدول المضيفة:** تتمثل عيوب الاستثمار المشترك من وجهة الدولة المضيفة في ما يلي **(فليح حسن خلف، صفحة 193)** :

✓ قد لا يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية والقدرات الإدارية والتنظيمية.

✓ قد لا يساعد على توفير فرص عمل إضافية باستخدامه أساليب رأس مال أكبر وعمل أقل أو الاستعانة بالعمل الأجنبي بدلا من الاعتماد على العمل المحلي حتى في حالة توفره.

✓ لا يستخدم قدرا أكبر من الموارد الأجنبية، وخاصة من خلال الاعتماد على المصادر المحلية للتمويل وخاصة المصارف والحصول على عوائد وأرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة

**2-2-1- بالنسبة للمستثمر الأجنبي :** تتمثل عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يلي **(بيوض محمد العيد، 2011/2010، صفحة 193)** :

✓ احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة،خصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فاعلية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

✓ من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية، هذا يعني زيادة الخطر التجاري وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستمرار والنمو والبقاء خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة، وهو ما يحول دون انتهاج إستراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية والتموينية.

✓ يعتبر من أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

**ثانيا : الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**

**1- تعريف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :** تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق **(مفتاح صالح،دلال بن سمينة، 2008، صفحة 109)** ، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة **(خاطر اسمهان، 2013/2012، صفحة 66)**، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك حيث تستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك، أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة لهذا الإنشاء أو الاستثمار **(بيوض محمد العيد، 2011/2010، صفحة 35).**

إن تفضيل المستثمر الأجنبي ( الشركات متعددة الجنسيات ) لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد بل رفض في بعض الأحيان من طرف الدول المضيفة النامية، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل بملكية المشروع الاستثماري بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها **(سلمان حسين، 2004، صفحة 21)** .

**2- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :** يؤثر هذا الشكل من الاستثمار سواء على الدولة المضيفة أو على المستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات)

**2-1- مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**

**2-1-1- بالنسبة للدولة المضيفة :** من المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار نذكر ما يلي **(بيوض محمد العيد، 2011/2010، صفحة 36)**:

- ✓ زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة.
- ✓ المساهمة بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير المباشرة، ففي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد، توفير فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل، مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة والأوضاع الاجتماعية السائدة بها .

**2-1-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي ( الشركة متعددة الجنسيات):**

ومن أهم مزايا هذا النوع من الاستثمار نذكر ما يلي:

- ✓ توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.
- ✓ كبر حجم الأرباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من خلال انخفاض كلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول العربية.
- ✓ يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

**2-2- عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

**2-2-1- بالنسبة للدولة المضيفة:**

إن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليهما من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية **(خاطر اسمهان، 2013/2012، الصفحات 66-67).**

**2-2-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي ( الشركات متعددة الجنسيات)** :

من ناحية العيوب التي تنجر عن هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت في إطار ما يسمى الصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية، كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدول المضيفة، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث

تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية **(بيوض محمد العيد، 2011/2010، صفحة 35)**.

**المطلب الثالث :دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

**أولا : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار بها ، وبالتالي فيشتد تنافس الدول فيما بينها لتقديم المزيد من الحوافز لصالح الشركات المتعددة الجنسيات ، كل هذه المزايا والحوافز والضمانات أصبحت دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها ، وجعلها منطلق سواق أخرى جديدة ومن بينها **(كاكي عبد الكريم، 2011/2010، الصفحات 64-65)**.

أ- **الدافع السياسي والاجتماعي:**إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية ، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار ، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إذا إطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها ، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته على الأمان والاستقرار أما العوامل الاجتماعية فتنعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل المنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم المسير ، قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال ، لذا يكون هذا الدافع إما لمساعدة دول حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة بهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي لهذه الدول .

ب- **الدافع الاقتصادي:** يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم ، سواء في بلدانهم الأصلية أو في الخارج ، فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقهم حتى درجة التشبع ، وبالتالي بلوغ العوائد سواق جديدة خارج دولها لتصريف منتجاتها وتوظيف رؤوس أموالها ، إذ تعتبر أسواق الدول المصيفة أسواق جديدة تحقق أهدافها ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم .

ت- **الرغبة في النمو :**هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه ، والمنتج نفسه ، اضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي ، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى ، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طوليا وعرضيا وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات .

ث- **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة :** يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع النشاطات والأسواق من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تصيب رأس المال ، فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال ، لذا يحاول المستثمر الأجنبي تفادي ذلك بتوطين استثماراته في أسواق دول مختلفة كي يحد من المخاطر التي قد تتعرض لها السوق الواحدة ، وهنا تلجّأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع الأسواق وفتح فروع لها بدول مختلفة .

**ثانيا : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن تدفقات رؤوس الأموال على شكل استثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول تخضع لعدة عوامل ومحددات تؤثر على انتسابها لمناطق محددة دون أخرى.

**أ- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي**

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها **(كاكي عبد الكريم، 2011/2010، صفحة 71)**:

**1- المعدل العائد على الاستثمار** : يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

2- **سعر الفائدة** : يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

**3- التسويق:** يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسية على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها .

4- **تكاليف الإنتاج :** يمثل إنخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

5- **القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي :** تمتلك الشركات المتعددة الجنسية قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق ، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث

والإكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى إكتشافات متواصلة ، من أجل تغطية إحتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج بإستمرار بمنتجات جديدة ، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة ، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

ب- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم**

بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو الموقع الإستراتيجية، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية، فتغيرت نظرتها وأصبح إستعمارها إقتصاديا وسيلتها بواسطة الشركات المتعددة الجنسية، ويمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات في **(كاكي عبد الكريم، 2011/2010، الصفحات 71-72)**:

- رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي.
- رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها.
- نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والإجتماعية، حتى تبقي الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل إحتواءها.
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
- تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أمواله ا مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.
- تقوم الشركات المتعددة الجنسية بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الإقتراض، أو المساعدات، حتى تتم عمليات الإستيراد والتصدير بينهما.
- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

ت- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:**

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية **(كاكي عبد الكريم، 2011/2010، صفحة 72)**:

1) **المحددات السياسية** : إن الإستقرار السياسي يعتبر أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب. فالإستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية وعدم وجود صراعات داخلية على السلطة كلها محددات تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2) **المحددات الاقتصادية:** تعتمد المحددات الاقتصادية على عدة معايير منها **(كاكي عبد الكريم، 2011/2010، صفحة 74)**:

- **حجم السوق** : يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق بإتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح .
- **سياسات اقتصادية كلية مستقرة** : إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن إهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري .

ولا يتحقق هذا إلا بوجود قوانين واضحة ومحفزة على الاستثمار وجاذبة له ،

- **درجة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي :** يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، وإتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، وبعيدا عن فرض القيود، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي ضمانا للعائد الكبير وتنفر من الاقتصاديات المغلقة التي بطبعها تضع قيودا على حركة التبادل الدولي التجاري وعلى حركة عناصر الإنتاج **(نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2007/2006، الصفحات 88-89)** .
- **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوي والدولي:** إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول المضيفة تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية وفرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان وأيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها والفرص المتاحة فيها.
- **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح ، ولعل هذا يرجع إلى أن إزدياد المركز التنافسي معناه إزدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية و إمتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي

يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي **(نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2007/2006، الصفحات 88-89)** .

- **القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** إن انتقالات الاستثمارات الأجنبية وإستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف ، ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي قيام الإدارة الاقتصادية بالإحتفاظ بمجموعة من الإحتياطات، ومدى ثباتها وإستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية **(نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2007/2006، الصفحات 88-89)**.

3) **المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية**:

- **المحددات المالية والتمويلية**

تلعب الحوافز التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن إنعدام المزايا النسبية الأخرى ، وتمثل هذه الحوافز في:

- **الحوافز المالية :** تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة إئتمانات ضريبة الاستثمار، الإستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات **(أميرة حسب الله محمد، 2005، صفحة 39)** .

- **الحوافز التمويلية :** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة **(أميرة حسب الله محمد، 2005، صفحة 39)**.

- **الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج و فن التسويق، المساعدة في التدريب تزويد المستثمر بالبنية

الأساسية من أرض ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع **(أميرة حسب الله محمد، 2005، صفحة 40)**.

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية منها

| | |
|---|---|
| تخصيص إعانات للبنية التحتية | تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والإتصالات والنقل والكهرباء والماء |
| تخصيصات للخدمات | خدمات مالية ، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية، معلومات عن السوق، جودة ، ورقابة الجودة على المنتج. |
| أفضلية السوق | حماية من منافسة خارجية. |
| تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي | أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجة أخطار سعر الصرف |

إن هذه الحوافز لا تعد مسألة نظرية إنما هي مسألة تطبيقية بحتة وتخضع للتقويم الخاص بالكلف والمنافع.

- **حوافز جبائية :** يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل : الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع ، فالإغراءات الضريبية (التشجيعات الضريبية ) لها أهمية كبيرة وخاصة في إتخاذ قرار الاستثمار أم لا وكذلك في إتخاذ القرار بالإستقرار أم لا. بحيث تؤثر إيجابيا في مردود الاستثمار الأجنبي المباشر وتشكل في هذا المجال الوسيلة الأكثر إستعمالا من طرف الحكومة" ، ومن ثم ف إنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وأن تبذل الجهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الأجنبي على إتخاذ قرار الإستثمار.

هذا إضافة إلى بعض المحددات الأخرى منها:

- إن الشركات المتعددة الجنسية ( FMN) تستثمر في الخارج من أجل كسب أصول نوعية مثل الإندماج مع شركات أخرى أو الإستحواذ عليها في الخارج **(كاكي عبد الكريم، 2011/2010، صفحة 77)** .

**المطلب الرابع :الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر**

لفهم الاستثمار الأجنبي والتعرف أكثر على مكانته في الاقتصاد يمكننا تتبع أهم الآثار المترتبة عن دخوله للدول المضيفة أو نشاطه فيها ، ومن هنا نفصل آثاره الإيجابية والسلبية منها كما يلي **(د.جوامع لبيبة، 2022/2021، الصفحات 5-6-7-8)**:

**أ. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

إذا كانت الدول المضيفة والنامية منها تقدم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز ولإعفاءات الضريبية لتشجيعها من أجل الإنسياب إليها ، فإنه لا شك أن هذه الاستثمارات إيجابيات توفرها لاقتصاديات تلك الدول في العديد من المجالات ممثلة فيما يلي :

- **على مستوى التدفقات المالية والنقد الأجنبي:** إن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الإدخار فيها مما يضطرها إلى اللجوء إلى القروض وأعبئها الثقيلة أو أن تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمدها بالتدفقات المالية وبالنقد الأجنبي فترة استثمارها .

وتتميز هذه التدفقات بالزيادة المستمرة ، فتساهم في سد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد لمواجهة الطلب المحلي وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط هذه الاستثمارات الأجنبية ، كما أن هذه الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين ، الأولى عند قدومها للبلاد ، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية مما يحول اقتصاد الدولة المضيفة إلى اقتصاد تصديري فيزيد من حصيلتها من العملات الأجنبية.

- **على مستوى العمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات:**إذا كان هناك في الاقتصاد الوطني عناصر إنتاج معطلة عن العمل وطاقات غير مستغلة بالكامل يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في خلق فرص عمل في الدولة المضيفة وبالتالي معالجة مشكلة البطالة إلى حد ما ، كما يمكن لهذا الطلب على القوى العاملة أن يأتي من الشركات المحلية لكن بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فبما تكونه هذه الأخيرة لدى الدولة من حصيلة الضرائب يمكن للدولة من إنشاء شركات وإقامة مشاريع جديدة يترتب عنها خلق فرص عمل جديدة .

ومن جهة أخرى بالنسبة للدول النامية فإن إنتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية والإدارة المحلية وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلف في التنمية الاقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها .

- **على مستوى التقدم التكنولوجي:** في العصر الحالي يمكننا ملاحظة الدور الرئيسي الذي تلعبه التكنولوجيا في مفهوم التقدم والنمو الاقتصادي ، وهناك من يقول بأن " الشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مركبة نقل دولية للتكنولوجيا "، من هنا يمكننا الربط بين التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات ، حيث يتمثل نقل التكنولوجيا من خلال هذه الأخيرة في " المعرفة التقنية (التكنولوجيا) ، تقنيات الإدارة ، تقنيات التسويق الحديثة " ، فتساهم بذلك في النهوض بالمؤسسات المحلية للدولة المضيفة وحتى النهوض ببعض نشاطات القطاع العام ( الحكومي) ، مما يؤدي بالنشاطات المحلية إلى تحسين إنتاجيتها وتطويرها وبالتالي المساهمة في تقدم للدولة المضيفة وحملها إلى مواكبة التطور والتقدم العالمي.
- **على مستوى ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:** يعرَّف ميزان المدفوعات لدولة ما على أنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية أهمها الميزان التجاري الذي يسجل الصادرات والواردات السلعية للدولة (التجارة الخارجية) ، ويكون في صالح الدولة إذا تجاوزت الصادرات الواردات ، وهذا الأمر الذي يحدث عكسه في الدول النامية فهي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها .

ورغبة منها في علاج هذا العجز اتجهت نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط بين هذين الأخرين معا بالميزان التجاري فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى .

كما أن هذه المساهمة في رفع الإنتاج تساعد على مواجهة الطلب المحلي وبالتالي التخلي عن الواردات ومنه تحسين ميزان المدفوعات إضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير على مستوى التجارة الخارجية ، حيث أن نشاطها الأساسي يتمثل في الربط بين الأسواق عبر الحدود الوطنية وجعل الأسواق العالمية في مجملها سوقا واحدة للتجارة الخارجية.

- **على مستوى التنمية الاقتصادية :** تعني التنمية الاقتصادية تدخل الدولة لإجراء تغييرات في هيكل اقتصادها وعلاج ما يقترن به من خلل ، وتؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج ، أما البلدان النامية فتسعى دائما إلى تحقيق تنمية اقتصادية ، غير أن هذا يحتاج إلى استثمارات ضخمة وبالتالي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية

المحدودة ، وبهذا العجز فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل انجاز عملية التنمية .

فمما سبق وجدنا بأن الاستثمارات الأجنبية تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي سد الفجوة الإدخارية للتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، كما أنها تصطحب معها التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسينه وبالتالي زيادة الصادرات ومنه تحسين ميزان المدفوعات بتحقيق بتحقيق الفائض وعليه تحقيق التنمية الاقتصادية .

**ب.الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

- **ضياع بعض الموارد المالية على الدول المضيفة :** " قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الميزانية الكلية لبعض الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية بإسم إجراءات تشجيع الاستثمار " ، وعليه فإنه إذا كان يترتب وجود الشركات الاستثمارات الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم على نشاط هذه الشركة فإنه يجب الأخذ بعين الإعتبار أن هذه الزيادة ليست صافية ، لأنه من أجل جذب هذه تقوم الدول المضيفة بمنح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية في بداية سنوات نشاطها، ويقابلها إذن تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية .

وقد تضطر الحكومة المضيفة من أجل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى منح هذا الأخير مثل هذه التسهيلات والإعفاءات لزيادة مشروعات الاستثمار فيها مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة .

- **السيطرة على الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة :** تعمل الشركات المتعددة الجنسيات في جو احتكاري فلا توافق على قيام شركات محلية بمشاركتها ، كما أنها تنافس هذه الأخيرة بما تتميز به من أساليب إنتاج حديثة ومتطورة تضيف من الجودة إلى منتجاتها ا تعجز الشركات المحلية عن تحقيقه ، مما يؤدي إلى تزايد حجم السلع المعروضة وتنوعها وبالتالي زيادة الاستهلاك في الدول المضيفة بما يؤثر على الخطة الاقتصادية لها ، إضافة إلى نقل أنماط إستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة بما يغير من أذواق المستهلكين المحليين ويبعدهم عن إستهلاك السلع المحلية.

كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل بما يوفر لها الربح الأقصى وفي ظل الظروف التي تلائمها ، فتخضع الدول المضيفة لشروطها بما يحقق مصالحها ، ومن هنا تظهر السيطرة الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، كما انه من المخاوف الرئيسية من جهة الوضعية المسيطرة للشركات المتعددة الجنسيات هو أن تستعمل قوتها وسلطتها العالمية ومكانتها في التدخل في القرارات الاقتصادية والسياسية لحكومة الدولة المضيفة من أجل الوصول إلى مصالحها الخاصة.

وأنه وبسبب ما تتمتع به الشركات المتعددة الجنسيات من سلطات قوية ، فهي تشكل عائقا لدى رغبة الدولة المضيفة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات ، فتعمل هذه الأخيرة على غلق فروعها في هذه الدولة وبالتاي تعرضها إلى أزمات مالية وكوارث اقتصادية بسبب انسحابها المفاجئ من اقتصادها .

- **التبعية التكنولوجية :** رأينا فيما سبق أن هناك آثارا إيجابيا لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا النقل للتكنولوجيا قد يكون غير كافي في بعض الأحيان أو غير ملائم لاحتياجات الدولة المضيفة كأن تنقل شركات المتعددة الجنسيات للدولة المضيفة طرق إنتاج تتم في الأساس بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتركز عليها ، أو أن تنقل إليها صناعة تتطلب كفاءة عالية أو طريقة إنتاج أين لا تحتاج إلى أيدي عاملة وهذا لا يتناسب مع مقومات الدولة المضيفة وخاصة النامية منها ، وعليه يمكنها الانتهاء بالسيطرة على الصناعة في الدولة المضيفة بإستعمال ميزتها التكنولوجية ككابح للصناعات المحلية من الدخول إلى الأسواق المحلية وحتى الخارجية بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التكنولوجيا تحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول عليها وتكلفة الوسائل والموارد المادية والبشرية للتسييرها والبيئة اللازمة لذلك .
- **مخاطر أخرى :** تثير الهيمنة الثقافية للشركات المتعددة الجنسيات قلقا على المستوى الوطني من جراء وجودها في الدولة المضيفة طوال فترة استثمارها بما ينتج عنها من تقنيات حديثة وطرق عمل وطرق عيش جديدة تجعلها تفكر مرتين قبل قبول دخول هذه الشركات إلى الاقتصاد المحلي والبدء في تغيير ما هو سائد فيه .

- من سلبياتها أنها تتجه غالبا إلى مجالات خدمية مثل الخدمات والسياحة وغيرها بما لا يفيد اقتصاديات الدول المضيفة بشكل كبير.

- تعتمد على التكنولوجيا مكثفة لرأس المال ، فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول المضيفة ، حيث يؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان ، مما يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال المحليين .

- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إحداث تضخم في الدولة المضيفة ، فلدى قيام هذه الأخيرة بتوفير مناخ ملائم للاستثمار فإنها تلجأ إلى التمويل التضخمي في حال ما إذا كانت مواردها الخارجية غير كافية ، وينتج عن هذا التمويل زيادة في القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي الزيادة في الإنفاق للنقود المتحصل عليها من التمويل التضخمي وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي وتميل الأسعار نحو الارتفاع .

**خلاصة**

من خلال ما تقدم ذكره يمكن القول أن العولمة هي محلة متطورة من الرأسمالية وهي مرحلة تاريخية في تطور العالم .

ومن المؤكد أن هذه الظاهرة لا تسير لوحدها ولا من تلقاء نفسها وإنما هناك أطراف تقودها حتى تحقق مصالحها بإستعمال مؤسسات عالمية كبرى وهي صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة .

لقد أثارت العولمة في مفهومها جدلا كثيرا بين المفكرين فهناك من يصفها بالشبح الذي لابد من إيقافه والبعض الآخر يرى العكس نظرا لما تحويه من فرص يجب الإستفادة منها ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين هذه الفرص لما له من دور في تنمية اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية فهو يمثل مصدرا هاما للتمويل ويتسم بسهولة نقل رؤوس الأموال من بلد إلى آخر فيكون تدفقه عن طريق أشكال مختلفة حسب سياسة وأهداف المستثمرين والبلد المضيف ، كما يجب على الدول المضيفة التقليل من المخاطر والمعوقات التي قد تؤثر سلبا في اتخاذ أي القرار يخص الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات لتشجيعه وتطوير اقتصاد البلد.

ونستنتج من هذا الفصل أن العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر متغيران مرتبطان ببعضهما البعض ولهما أثار سلبية وإيجابية متباينة على اقتصاديات الدول .

# الفصل الثاني
# الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية

## الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد العالمي ويحظي بالإهتمام الواسع من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية التي ساعدت في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع إنتشار مفاهيم العولمة الاقتصادية وتسهيل حركة رؤوس الأموال والبضائع والعمالة بين الدول ؟

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة العربية منها ، ومع تزايد فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر توجهت الدول العربية نحو تقديم الحوافز المالية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لكن تبقى هذه العملية في البيئة الاقتصادية العربية ليست بالأمر السهل خاصة في ظل المنافسة الدولية الكبيرة.

سنحاول في هذا الفصل دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المبحث الثاني : آثار وانعكاسات العولمة الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

## المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

مع تزايد حدة التنافس بين الدول على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعاتها المختلفة بات من الضروري أن تسارع حكومات الدول العربية إلى تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية .

### المطلب الأول :مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يعد المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة دون أخرى.

**أولا : تعريف مناخ الاستثمار**

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري ، نذكر منها :

1. يقصد بالمناخ الاستثماري : "مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين ، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جذابة أو طاردة لرأس المال .

2. يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو : مجمل الظروف الاقتصادية ، السياسية، الاجتماعية والقانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، إضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة) ، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجههم إلى بلد معين دون الآخر".

وعليه يقوم المستثمرون الأجانب بإختيار الأماكن البديلة للاستثمار التي تتوفر فيها أنظمة الإعلام السياسية والاقتصادية المستقرة التي يطمئنون إليها .

**ثانيا : واقع الدول العربية من المؤشرات العالمية لقياس مناخ الاستثمار**

تعتبر المؤشرات العالمية لقياس المناخ الاستثماري من أهم المعايير التي تلجأ إليها الدول للتعرف على المناخ الاستثماري ، حيث تتميز هذه المؤشرات بالشمولية لتغطي في مجموعها مختلف مكونات السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية للمناخ الاستثماري ، ويتم بناءها اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أة غير مباشر بوضع وبيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدول العربية وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وغالبيتها مؤشرات يتم تحديدها بشكل دوري ومن أهم هذه المؤشرات :

**1- مؤشر كريدينـدو للمخـاطر فـي الاسـتثمارات المباشـرة فـي الدولـة ( يغطـي 241 دولـة حـول العـالم) (المؤسسـة العربيـة لضـمان الاسـتثمار وائتمـان الصـادرات، 2022، صـفحة 16):** تأخـذ مجموعـة كريدينـدو فـي الاعتبـار الأحـداث السياسـية والمخـاطر المندمجـة لتصـنيف الدولـة وهـي نـزع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي وعدم تحويل العملة وقيودها على النحو التالي:

- مخاطر العنف السياسي
- مخاطر مصادرة الملكية والاجراءات الحكومية
- مخاطر عدم تحويل العملة مخاطر تقييد التحويل

2- **مؤشـر كوفـاس لمخـاطر الدولـة وتقيـيم منـاخ (المؤسسـة العربيـة لضـمان الاسـتثمار وائتمـان الصـادرات، 2022، صـفحة 16):** تقـوم شـركة كوفـاس بتقيـيم متوسـط مخـاطر ائتمـان الشـركات وتعثـر الأعمـال فـي 160 دولـة حـول العـالم فـي المعـاملات التجاريـة قصـيرة الأجـل، وكـذلك تقيـيم الجـودة الشـاملة لبيئـة الأعمـال فنـي الدولـة التـي ترغـب فـي تصـدير السـلع أو الخـدمات إليهـا، وذلـك بالاعتمـاد علـى بيانـات الاقتصـاد الكلـي البيانـات الماليـة والسياسـية وتجربـة كوفـاس فـي الدولـة (تجربـة الـدفع لشـركة كوفـاس) وتقييمـات منـاخ الأعمـال التـي تنتجهـا المنظمـات الدوليـة.يصـدر المؤشـر تصـنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D وE .

3- وفقـا لتقيـيم كـل مـن كوفـاس لمخـاطر الدولـة ومخـاطر منـاخ الأعمـال وكـذلك تقيـيم كريديـدو لمخـاطر الاسـتثمارات المباشـرة فـي الـدول العربيـة خـلال عـام 2021 ،حلـت 12 دولـة عربيـة فـي مسـتوى أفضـل مـن المتوسـط العربـي فـي المؤشـرات السـت المتعلقـة بالاسـتثمار المباشـر فـي الدولـة لعـام 2021 ، فـي حـين حلـت 10 دول فـي مسـتوى أدنـى مـن المتوسـط العربـي مـا بـين المراكـز 126 و 200.

- سـجلت الـدول العربيـة أفضـل أداء وفقـا لمتوسـط الترتيـب فـي مؤشـر كوفـاس لتقيـيم مخـاطر الـدول ، ثـم مؤشـر كوفـاس لتقيـيم منـاخ الأعمـال يليـه مؤشـر كريدينـدو لمخـاطر مصـادرة الملكيـة والإجـراءات الحكومية في الاستثمارات المباشرة في الدولة.
- تصـدرت الإمـارات المرتبـة الأولـى عربيـاً فـي مؤشـرات المخـاطر المتعلقـة بالاسـتثمار (أي الأقـل فـي مخـاطر منـاخ الاسـتثمار والأعمـال) وسـجلت أفضـل ترتيـب لهنـا عالميـا فـي مؤشـر كوفـاس لمخاطر الدولة وحلت فني المرتبة 25 عالميا.
- حلـت الكويـت فـي المرتبـة الثانيـة عربيـاً مؤشـرات مخـاطر منـاخ الأعمـال، وسـجلت أفضـل ترتيـب لهـا عالميـا فـي مؤشـري كوفـاس لمخـاطر الدولـة ومخـاطر منـاخ الأعمـال حيـث حلـت فـي المرتبـة 38 عالميا والثانية عربياً.

• جاءت قطر في المرتبة الثالثة عربيا وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري كوفاس لمخاطر الدولة ومخاطر مناخ الأعمال حيث حلت في المرتبة 38 عالميا والثانية عربياً.

• المغرب جاءت في المرتبة الرابعة عربياً على مستوى متوسط الترتيب في المؤشرات الستة، وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدولة (المرتبة 49 عالميا والثالثة عربيا.

• حازت كل من السعودية وسلطنة عمان والأردن ومصر وتونس والبحرين على المراكز من الخامس إلى العاشر عربياً على التوالي، وفقا لمتوسط الترتيب فني مؤشرات المخاطر الستة المتعلقة بالاستثمار .

• كان من اللافت ظهور كل من مصر والأردن وتونس والجزائر وجيبوتي ضمن المراكز الثالثة الأولى عربيا في واحد على الأقل من المؤشرات الستة المتعلقة بمخاطر الاستثمار خلال عام 2021 .

الجدول رقم 02

الترتيب العالمي للدول العربيه في اهم مؤشرات مخاطر الدول المتعلقه بالاستثمار والاعمال عام 2021
The global ranking of Arab countries in the most important indicators of country risks related to investment and business environment risk in 2021

| المتوسط العام للترتيب Average rank | مؤشر كريديندو في الاستثمارات المباشرة Credendo in direct investments | | | كريديندو لمخاطر مناخ الأعمال Credendo business environment risk | كوفاس لتقييم مخاطر الدولة Coface country risk assessment | كوفاس لتقييم مناخ الأعمال Coface business climate assessment | الدوله | الترتيب العربي 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل Currency inconvertibility and transfer restriction | مخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية Expropriation and gov's Action | مخاطر العنف السياسي Political violence | | | | | |
| 59 | 64 | 48 | 122 | 65 | 25 | 29 | الامارات | 1 |
| 70 | 64 | 92 | 122 | 65 | 38 | 38 | الكويت | 2 |
| 76 | 93 | 62 | 158 | 65 | 38 | 38 | قطر | 3 |
| 80 | 93 | 62 | 158 | 65 | 49 | 51 | المغرب | 4 |
| 84 | 64 | 92 | 158 | 65 | 49 | 73 | السعودية | 5 |
| 85 | 143 | 48 | 122 | 65 | 78 | 51 | سلطنة عمان | 6 |
| 97 | 143 | 62 | 158 | 65 | 78 | 73 | الاردن | 7 |
| 98 | 115 | 92 | 191 | 65 | 49 | 73 | مصر | 8 |
| 111 | 143 | 62 | 158 | 150 | 78 | 73 | تونس | 9 |
| 113 | 143 | 62 | 158 | 150 | 116 | 51 | البحرين | 10 |
| 118 | 93 | 127 | 158 | 150 | 78 | 101 | الجزائر | 11 |
| 121 | 198 | 127 | 158 | 65 | 78 | 101 | جيبوتي | 12 |
| 126 | 143 | 127 | 158 | 150 | 78 | 101 | موريتانيا | 13 |
| 163 | 198 | 127 | 213 | 195 | 116 | 126 | لبنان | 14 |
| 167 | 143 | 157 | 213 | 195 | 150 | 146 | العراق | 15 |
| 177 | 198 | 157 | 213 | 195 | 150 | 146 | السودان | 16 |
| 180 | 198 | - | 191 | 150 | - | - | جزر القمر | 17 |
| 183 | 198 | 173 | 233 | 195 | 150 | 146 | ليبيا | 18 |
| 183 | 198 | 173 | 233 | 195 | 150 | 146 | سوريا | 19 |
| 183 | 198 | 173 | 233 | 195 | 150 | 146 | اليمن | 20 |
| 200 | 198 | 173 | 233 | 195 | - | - | الصومال | 21 |
| 200 | 198 | 173 | 233 | 195 | - | - | فلسطين | 22 |
| 125 | 147 | 113 | 181 | 132 | 89 | 90 | المتوسط العربي | |
| 215 | 241 | 241 | 241 | 241 | 162 | 162 | إجمالي عدد الدول | |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 17)**

**3- مؤشرات بيئة أداء الأعمال (الإصلاحات المطلوبة في الدول العربية) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 22)**

استنادا لبيانات تقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2020 الذي يرصد الأداء في 22 دولة عربية شهد وضع الدول العربية تحسناً طفيفاً في مؤشر بيئة أداء الأعمال ولكن متوسط ترتيب دول المنطقة البالغ 118 لازال أقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا، وفي هذا السياق يمكن تقسيم الدول العربية إلى 3مجموعات رئيسية بحسب ترتيبها في المؤشر العام ودرجة الإصلاحات المطلوبة في المؤشرات الفرعية كما يلي:

**المجموعة الأولى (9 دول) وترتيبها أفضل من المتوسط العالمي:**

• **تضم:** الإمارات والبحرين والمغرب والسعودية وسلطنة عمان والأردن، وقطر وتونس، والكويت على التوالي ، وتتراوح ترتيبها ما بين (16 و 83عالميا).

**الإصلاحات المطلوبة:** رغم ترتيبها المتقدم نسبيا فإن بعض دول تلك المجموعة لازالت تحتاج إلى إصلاحات عاجلة في بعض المجالات، ومثال على ذلك السعودية في مؤشر التعامل مع حالات الإعسار، وسلطنة عمان والمغرب وقطر والكويت في مؤشر الحصول على الائتمان، والأردن في مؤشر التعامل مع تصاريح البناء وقطر في مؤشر حماية مستثمري الأقلية، وتونس في مؤشري دفع الضرائب والحصول على الائتمان ، والكويت في مؤشر التجارة عبر الحدود.

**المجموعة الثانية (3 دول) وترتيبها أقل بقليل من المتوسط العالمي:**

• **تضم:** جيبوتي ومصر وفلسطين على التوالي، وتراوح ترتيبها ما (112 و117عالميا ).

**الإصلاحات المطلوبة:** تحتاج دول المجموعة إلى إصلاحات بمعدلات أكبر من المجموعة الأولى ومثال على ذلك جيبوتي في 6 مؤشرات أهمها التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وبدء النشاط التجاري، أما مصر فتحتاج إلى إصلاحات مهمة في مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية، فيما يستوجب على فلسطين إصلاحات مهمة في مؤشرات بدء النشاط التجاري والتعامل مع حالات الإعسار والتعامل مع تصاريح البناء.

**المجموعة الثالثة (10 دول) وترتيبها أقل بكثير من المتوسط العالمي** :

• **تضم:** لبنان، وموريتانيا، والجزائر، وجزر القمر والسودان والعراق وسوريا وليبيا و اليمن والصومال على التوالي، وتراوح ترتيبها ما (143 و190عالميا).

**الإصلاحات المطلوبة:** تحتاج دول المجموعة إلى إصلاحات عميقة في جميع المؤشرات بدرجات متفاوتة فيما عدا بعض المؤشرات التي تشهد أداء جيدا في بعض الدول، ومثال على ذلك بدء النشاط التجاري وتنفيذ العقود في موريتانيا، والتعامل مع حالات الإعسار في الجزائر.

• مازالت الإمارات تحتل مقدمة الترتيب في الدول العربية (16 عالميا) تلتها البحرين (43 عالميا) ثم المغرب (53 عالميا).

• مع استمرار الأحداث السياسية، شغل العراق المرتبة (172عالميا) وسوريا (176 عالميا) وليبيا(186 عالميا ) واليمن (187 عالميا ) والصومال(190 عالميا ) .

•حققت اقتصادات الدول العربية أفضل أداء في مجالات تسجيل الملكية (متوسط ترتيب 92 ) ودفع الضرائب ( متوسط ترتيب 97 ) والتعامل مع تصاريح البناء( متوسط ترتيب 97 ) خلال عام 2020.

الجدول رقم 03

ترتيب الدول العربية عالميا في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية لعام 2020
The global ranking of Arab countries in the composite Doing Bbusiness Index and its subindicators year 2020

| الترتيب عربيا | الدولة | التجارة عبر الحدود Trading across borders | التعامل مع حالات الإعسار Resolving nsolvency | تسجيل الملكية Registering Property | حماية مستثمري الأقلية Protecting minority investors | دفع الضرائب Paying taxes | الحصول على الكهرباء Getting electricity | الحصول على الائتمان Getting credit | تنفيذ العقود Enforcing contracts | التعامل مع تصاريح البناء Dealing with construction permits | بدء عمل تجاري Starting a business | المؤشر العام Global ranking |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الامارات | 92 | 80 | 10 | 13 | 43 | 1 | 48 | 9 | 3 | 17 | 16 |
| 2 | البحرين | 78 | 60 | 17 | 51 | 1 | 73 | 92 | 59 | 17 | 67 | 43 |
| 3 | المغرب | 58 | 73 | 81 | 37 | 24 | 34 | 119 | 60 | 16 | 42 | 53 |
| 4 | السعودية | 86 | 186 | 19 | 3 | 62 | 18 | 92 | 51 | 28 | 37 | 63 |
| 5 | سلطنة عمان | 64 | 97 | 52 | 88 | 11 | 35 | 144 | 69 | 47 | 31 | 68 |
| 6 | الاردن | 76 | 112 | 78 | 105 | 61 | 70 | 4 | 110 | 138 | 120 | 75 |
| 7 | قطر | 101 | 123 | 1 | 157 | 3 | 50 | 119 | 115 | 13 | 108 | 77 |
| 8 | تونس | 90 | 69 | 94 | 61 | 108 | 64 | 104 | 88 | 32 | 19 | 78 |
| 9 | الكويت | 112 | 115 | 45 | 51 | 6 | 67 | 119 | 74 | 68 | 82 | 83 |
| 10 | جيبوتي | 147 | 44 | 117 | 103 | 133 | 121 | 132 | 144 | 87 | 123 | 112 |
| 11 | مصر | 171 | 104 | 130 | 57 | 156 | 78 | 67 | 166 | 74 | 90 | 114 |
| 12 | فلسطين | 54 | 168 | 91 | 114 | 112 | 86 | 25 | 123 | 148 | 173 | 117 |
| 13 | لبنان | 153 | 151 | 110 | 114 | 116 | 127 | 132 | 131 | 164 | 151 | 143 |
| 14 | موريتانيا | 144 | 168 | 103 | 147 | 177 | 166 | 132 | 48 | 109 | 49 | 152 |
| 15 | الجزائر | 172 | 81 | 165 | 179 | 158 | 102 | 181 | 113 | 121 | 152 | 157 |
| 16 | جزرالقمر | 120 | 168 | 113 | 162 | 168 | 136 | 132 | 179 | 101 | 158 | 160 |
| 17 | السودان | 185 | 152 | 95 | 153 | 164 | 162 | 176 | 148 | 124 | 157 | 171 |
| 18 | العراق | 181 | 168 | 121 | 111 | 131 | 131 | 186 | 147 | 103 | 154 | 172 |
| 19 | سوريا | 178 | 158 | 162 | 97 | 91 | 160 | 176 | 160 | 188 | 143 | 176 |
| 20 | ليبيا | 129 | 168 | 187 | 183 | 130 | 142 | 185 | 145 | 185 | 164 | 186 |
| 21 | اليمن | 188 | 159 | 86 | 162 | 89 | 187 | 186 | 143 | 186 | 156 | 187 |
| 22 | الصومال | 166 | 168 | 153 | 190 | 190 | 187 | 186 | 116 | 186 | 188 | 190 |
| المتوسط العربي | | 127 | 125 | 92 | 106 | 97 | 100 | 124 | 109 | 97 | 108 | 118 |
| عدد الدول | | 188 | 168 | 187 | 190 | 190 | 187 | 186 | 190 | 186 | 190 | 190 |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 23)**

**4- مؤشر الحرية الاقتصادية (الحريات الاقتصادية ) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 24)**

مؤشر الحرية الاقتصادية يصدر عن مؤسسة هير تيج فاونديشن ومجلة وال ستريت جورنال منذ عام 1995 ، ويعمل على قياس وتقيين 4 جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم ( من خلال تتبع وتقييم 12 مؤشرا فرعيا) على النحو التالي :

- **سيادة القانون:** يتضمن مؤشرات حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والفعالية القضائية.
- **حجم الحكومة:** يتضمن مؤشرات الانفاق الحكومي والعبء الضريبي والصحة المالية.
- **الكفاءة التنظيمية:** تتضمن حرية العامل وحرية العمل والحرية النقدية.
- **انفتاح السوق:** يتضمن حرية التجارة وحريةالاستثمار والحرية المالية.

يصنف المؤشر المركب الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 يتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الإثنى عشر مع إعطاء وزن متساو لكل منها ، وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر (إذا كانت قيمة المؤشر بين 80و100) ودول ذات اقتصاد حر جزئيا (إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و79.9) ، ودول ذات اقتصاد حر معتدل (إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و69.9) ، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئيا (إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و59.9)، ودول ذات اقتصاد مغلق (إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و49.9).

- وفقا للمؤشر العالمي للحرية الاقتصادية والذي صنف 177 دولة خلال عامي 2021 و 2022 من بينها 16 دولة عربية ، شهد المتوسط العام لترتيب الدول العربية تراجعا بمقدار 16 مركزا خلال عام 2022 .
- سجلت جميع الدول العربية تراجعا في ترتيبها في المؤشر المركب بإستثناء 3 دول هي موريتانيا وجيبوتي والسودان.
- تصدرت دول الخليج العربي والأردن والمغرب مقدمة الترتيب العربي خلال عام 2022 ، على الرغم من تراجع ترتيبها مقارنة بعام 2021 ، حيث تراجعت كل من السعودية وسلطنة عمان والبحرين والكويت بمقدار 55 و 37 و 34 و27 مركزا على التوالي مقارنة بعام 2021 .
- على صعيد المؤشرات الفرعية حققت الدول العربية أفضل أداء في مؤشر العبء الضريبي ، وحلت 6 دول عربية في المراكز الخمسة الأولى عالميا بقيادة الإمارات (الأولى عالميا وعربيا) ثم البحرين (الثانية عالميا وعربيا) ثم السعودية (الثالثة عالميا وعربيا) ثم قطر (الرابعة عالميا

وعربيا) وجاءت كل من الكويت وسلطنة عمان في المرتبة الخامسة ويأتي ذلك أساسا نتيجة السياسات الضريبية المرنة في دول مجلس التعاون الخليجي.

- ثاني أفضل أداء للدول العربية في المؤشرات الفرعية خلال عام 2022 كان في مؤشر الحرية المالية ، وتخطت 11 دولة عربية متوسط الترتيب العالمي بقيادة البحرين (الأولى عربيا والثالثة عالميا) والمغرب (الثانية عربيا و15عالميا) ثم جاءت 5 دول عربية في الترتيب 37 عالميا والثالث عربيا هي الإمارات وقطر والأردن والكويت وسلطنة عمان .

الجدول رقم 04

وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية لعام 2022 وفق الترتيب العالمي **(الجزء 1)**
The position of Arab countries in the Economie Freedom Index and its sub-components for 2022 according to global ranking **(Part 1)**

| الترتيب العربي | الدولة | الترتيب العالمي global ranking 2021 | الترتيب العالمي global ranking 2022 | التغير Change | الحرية المالية Financial freedom | حرية الاستثمار investment freedom | حرية التجارة Trade freedom | الحرية النقدية Monetary freedom | حرية العمل labor freedom | حرية الأعمال Business freedom |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الامارات | 14 | 33 | ▼(19) | 37 | 117 | 54 | 52 | 26 | 43 |
| 2 | قطر | 31 | 44 | ▼(13) | 37 | 79 | 16 | 97 | 127 | 103 |
| 3 | البحرين | 40 | 74 | ▼(34) | 3 | 6 | 13 | 51 | 105 | 96 |
| 4 | الاردن | 69 | 87 | ▼(18) | 37 | 43 | 88 | 22 | 80 | 99 |
| 5 | المغرب | 81 | 97 | ▼(16) | 15 | 64 | 107 | 61 | 150 | 69 |
| 6 | الكويت | 74 | 101 | ▼(27) | 37 | 99 | 64 | 132 | 123 | 117 |
| 7 | سلطنة عمان | 71 | 108 | ▼(37) | 37 | 64 | 82 | 17 | 154 | 105 |
| 8 | السعودية | 63 | 118 | ▼(55) | 68 | 132 | 73 | 73 | 164 | 54 |
| 9 | موريتانيا | 128 | 119 | ▲ (9) | 106 | 117 | 142 | 57 | 140 | 161 |
| 10 | جيبوتي | 126 | 120 | ▲ (6) | 68 | 79 | 175 | 149 | 135 | 138 |
| 11 | تونس | 119 | 128 | ▼ (9) | 133 | 132 | 118 | 113 | 94 | 108 |
| 12 | مصر | 130 | 152 | ▼(22) | 68 | 64 | 145 | 139 | 174 | 123 |
| 13 | لبنان | 154 | 162 | ▼ (8) | 68 | 117 | 77 | 172 | 113 | 137 |
| 14 | الجزائر | 162 | 167 | ▼ (5) | 133 | 152 | 155 | 59 | 130 | 131 |
| 15 | السودان | 175 | 174 | ▲ (1) | 160 | 173 | 170 | 174 | 155 | 176 |
| المتوسط العربي | | 96 | 112 | ▼(16) | 67 | 96 | 98 | 91 | 125 | 111 |
| إجمالي عدد الدول | | 178 | 177 | | 177 | 175 | 176 | 175 | 177 | 177 |

المصدر: **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 24)**

**5- مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤشرات أخرى ) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 25)**

- أسوأ آداء للدول العربية جاء في مؤشر حرية العمل،وحصلت دولتين فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي هما الإمارات (26 عالميا والأولى عربيا) والأردن (80 عالميا والثانية عربيا).
- تصدرت الإمارات الترتيب العربي في4مؤشرات،حرية العمل،حرية الأعمال،العبء الضريبي ونزاهة الحكومة
- حلت البحرين في المرتبة الأولى عربيا في مؤشرات الحرية المالية وحرية الاستثمار وحرية التجارة لكنها جاءت مراكز متأخرة في مؤشري الصلابة المالية والفاعلية القضائية.
- تصدرت الكويت المرتبة الأولى عربيا وعالميا في مؤشر الصلابة المالية خلال عام 2022 ، كما حلت تونس في المرتبة الأولى عربيا و85 عالميا في مؤشر الفاعلية القضائية ، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الأولى عربيا في مؤشري حقوق الملكية (44 عالميا) والحرية النقدية (17 عالميا).

الجدول رقم 05

وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية لعام 2022 وفق الترتيب العالمي **(الجزء 2)**
The position of Arab countries in the Economie Freedom Index and its sub-components for 2022 according to global ranking **(Part 2)**

| الترتيب العربي | الدولة | الصلابة المالية Fiscal health | الانفاق الحكومي Gov's spending | العبء الضريبي Tax burden | نزاهه الحكومة Gov's integrity | الفاعليه القضائية Judical effectivenes | حقوق الملكية Property rights |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الامارات | 34 | 86 | 1 | 25 | 113 | 64 |
| 2 | قطر | 41 | 92 | 4 | 45 | 102 | 50 |
| 3 | البحرين | 168 | 109 | 2 | 86 | 140 | 57 |
| 4 | الاردن | 147 | 82 | 55 | 64 | 97 | 82 |
| 5 | المغرب | 126 | 90 | 149 | 89 | 124 | 74 |
| 6 | الكويت | 1 | 171 | 5 | 78 | 98 | 119 |
| 7 | سلطنة عمان | 161 | 157 | 5 | 59 | 142 | 44 |
| 8 | السعودية | 145 | 124 | 3 | 62 | 112 | 105 |
| 9 | موريتانيا | 33 | 24 | 115 | 151 | 130 | 135 |
| 10 | جيبوتي | 35 | 52 | 79 | 147 | 137 | 145 |
| 11 | تونس | 140 | 104 | 115 | 69 | 85 | 68 |
| 12 | مصر | 165 | 74 | 44 | 136 | 149 | 129 |
| 13 | لبنان | 168 | 68 | 38 | 153 | 140 | 144 |
| 14 | الجزائر | 131 | 125 | 152 | 129 | 131 | 159 |
| 15 | السودان | 168 | 8 | 54 | 166 | 164 | 165 |
| المتوسط العربي | | 111 | 91 | 55 | 97 | 124 | 103 |
| إجمالي عدد الدول | | 168 | 173 | 177 | 177 | 177 | 177 |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 25)**

**6- مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 28)**

يقيس مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 2003 القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاعا اقتصاديا أساسيا وفرعيا تشمل الزراعة والصيد والتعدين والنفط والتصنيع والأغذية والمواد الكيميائية والالكترونيات ومعدات النقل وتوليد وتوزيع الكهرباء والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة والمواصلات والنقل البحري والفنادق والمطاعم والإعلام والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية والتأمين وخدمات الأعمال وخدمات المحاسبة والتدقيق والاستثمارات والهندسة والاستثمار العقاري ويرصد المؤشر 84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية هي:

1- قيود الاستثمار في الأسهم
2- أليات الموافقة
3- القيود على التوظيف
4- قيود التشغيل ومثال على ذلك القيود المفروضة على تحويل رأس المال أو ملكية الأرض.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر ورغم كونه محددا حاسما لجاذبية البلد للمستثمرين الأجانب إلا أنه ليس مقياسا كاملا لمناخ الاستثمار في أي بلد بسبب وجود عوامل أخرى تؤثر في قدرة البلد على جذب الاستثمار.

- استنادا على ترتيب 84 دولة حول العالم ( بينها 9 دول عربية) في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، تراجع متوسط ترتيب الدول العربية التسعة مركزا واحدا (من المركز 69 عام 2019 الى المركز 70 خلال عام 2020).
- جميع الدول العربية بإستثناء المغرب حصلت على ترتيب أقل من متوسط الترتيب العالمي وهو ترتيب متأخر يعكس وجود قيود مرتفعة الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا أن 3 دول عربية حلت في المراكز الخمسة الأخيرة عالميا.
- تحسن ترتيب الجزائر بمقدار 4 مراكز خلال عام 2020 في المقابل تراجعت مصر3 مراكز والأردن وفلسطين مركزا واحدا في حين استقر ترتيب المغرب ولبنان وتونس والسعودية وليبيا بنفس الترتيب خلال العام نفسه.
- من واقع متوسط ترتيب الدول العربية في 42 مؤشرا فرعيا تميل قيود الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الظهور في أغلب القطاعات الخدمية مثل قطاع التوزيع والبيع بالجملة والبيع بالتجزئة

والنقل البحري والتأمين والأسطح وخدمات الأعمال والمحاسبة والتدقيق بجانب الهندسة المعمارية والبناء ، حيث تخطى متوسط الترتيب العربي المركز 60 في كل من هذه القطاعات من بين 84 مركزا على المستوى العالمي .

- تصدرت المغرب المرتبة الأولى عربيا 42عالميا في المؤشر العام لقيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي ، وحلت في المرتبة الأولى عالميا في 25 مؤشرا فرعيا مما يعني أنه لا يوجد بها قيود تنظيمية في نحو 60 % من قطاعاتها.
- جاءت تونس في المرتبة الأولى عربيا في 11 مؤشرا فرعيا خلال عام 2022 مما يعني أن 26 % من قطاعاتها لا يوجد بها قيود تنظيمية في حين تبلغ هذه النسبة 19 % في فلسطين ( 8 قطاعات بلا قيود) ، و 5 % في لبنان بواقع قطاعين بلا قيود تنظيمية خلال 2020 .

الجدول رقم 06

وضع الدول العربيه في مؤشر القيود التنظيميه للاستثمار الاجنبي المباشر لمنظمه التعاون الاقتصادي والتنميه 2019-2020
Ranking of Arab countries in the OECD Foreign Direct Investment Regulatory Restrictions Index, 2019-2020

| الترتيب العربي | الدولة | الترتيب العالمي global ranking 2019 | الترتيب العالمي global ranking 2020 | التغير Change |
|---|---|---|---|---|
| 1 | المغرب | 42 | 42 | — 0 |
| 2 | مصر | 53 | 53 | ▼ (3) |
| 3 | لبنان | 65 | 65 | — 0 |
| 4 | تونس | 69 | 69 | — 0 |
| 5 | السعودية | 73 | 73 | — 0 |
| 6 | الاردن | 74 | 74 | ▼ (1) |
| 7 | الجزائر | 83 | 83 | ▲ (4) |
| 8 | فلسطين | 82 | 82 | ▼ (1) |
| 9 | ليبيا | 84 | 84 | — 0 |
| المتوسط العربي | | 69 | 70 | ▼ |
| إجمالي عدد الدول | | 84 | 84 | |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 28)**

**7- مؤشر ريادة الأعمال (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 32)**

مؤشر ريادة الأعمال هو مؤشر مركب تصدره مجلة سي أي وورلد الأمريكية magazine CEOWORLD بالشراكة مع معهد سياسة الأعمال العالمية ويرصد المؤشر أفضل 100 دولة لريادة الأعمال خلال العام والتي تستأثر معا بنسبة 95 % من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ويتضمن المؤشر 6 مكونات رئيسية : الإبتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاذ إلى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية وتتضمن تلك المكونات 18 مؤشرا فرعيا ، ويتم حساب القيمة النهائية للمؤشر العام على مقياس من 1-100 وأكدت المجلة أنه لا ينبغي النظر إلى ترتيب الدول وفقا للمؤشر على أنه أهم جانب عند إختيار مكان الإنشاء عمل تجاري بل هو أحد العناصر التي يجب مراعاتها .

- استنادا على ترتيب الدول العربية العشر التي شملها مؤشر ريادة الأعمال الصادر عن مجلة سي أي وورلد الأمريكية magazine CEOWORLD استقر متوسط ترتيب الدول العربية عند المركز 64 خلال عام 2020
- حازت دولتان عربيتان على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر ريادة الأعمال للعام 2021.
- حازت 4 دول عربية هي الإمارات والسعودية وقطر والمغرب على ترتيب أفضل من المتوسط الترتيب العربي

فيما حصلت الست الدول الأخرى على ترتيب أقل من متوسط الترتيب العربي بين المركز للأردن والمركز 96 للجزائر.

- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري التنافسية والبنية التحتية تلاها مؤشرا الانفتاح على الأعمال والنفاذ إلى رأس المال.
- حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا 5 عالميا ثم السعودية في المرتبة الثانية عربيا 15 عالميا تلتها قطر في المرتبة الثالثة عربيا 58 عالميا ثم المغرب في المرتبة الرابعة عربيا 61 عالميا والأردن في المرتبة الخامسة عربيا 75 عالميا.
- تصدرت الإمارات في المرتبة الأولى في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر ريادة الأعمال وكان ترتيبها من بين العشرة الأفضل على مستوى العالم في 4 مؤشرات في النفاذ إلى رأس المال والانفتاح على الأعمال التجارية بالإضافة إلى مؤشري التنافسية والبنية التحتية.

الجدول رقم 07

وضع الدول العربية في مؤشر مؤشر ريادة الأعمال ومكوناته الفرعية لعام 2021 وفق الترتيب العالمي

Ranking of Arab countries in the Entrepreneurship Index and its sub-components for 2021 (global ranking)

| حقوق الملكية Property rights | الفاعلية القضائية Judical effectivenes | نزاهة الحكومة Gov's integrity | العبء الضريبي Tax burden | الانفاق الحكومي Gov's spending | الصلابة المالية Fiscal health | الدولة | الترتيب العربي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 64 | 113 | 25 | 1 | 86 | 34 | الامارات | 1 |
| 50 | 102 | 45 | 4 | 92 | 41 | قطر | 2 |
| 57 | 140 | 86 | 2 | 109 | 168 | البحرين | 3 |
| 82 | 97 | 64 | 55 | 82 | 147 | الاردن | 4 |
| 74 | 124 | 89 | 149 | 90 | 126 | المغرب | 5 |
| 119 | 98 | 78 | 5 | 171 | 1 | الكويت | 6 |
| 44 | 142 | 59 | 5 | 157 | 161 | سلطنة عمان | 7 |
| 105 | 112 | 62 | 3 | 124 | 145 | السعودية | 8 |
| 135 | 130 | 151 | 115 | 24 | 33 | موريتانيا | 9 |
| 145 | 137 | 147 | 79 | 52 | 35 | جيبوتي | 10 |
| 68 | 85 | 69 | 115 | 104 | 140 | تونس | 11 |
| 129 | 149 | 136 | 44 | 74 | 165 | مصر | 12 |
| 144 | 140 | 153 | 38 | 68 | 168 | لبنان | 13 |
| 159 | 131 | 129 | 152 | 125 | 131 | الجزائر | 14 |
| 165 | 164 | 166 | 54 | 8 | 168 | السودان | 15 |
| 103 | 124 | 97 | 55 | 91 | 111 | المتوسط العربي | |
| 177 | 177 | 177 | 177 | 173 | 168 | إجمالي عدد الدول | |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 32)**

**المطلب الثاني :الاتجاهات العامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**

شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية نوعا من التذبذب خلال الفترة 2010-2021

**أولا : تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2010-2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 42)**

- على صعيد عام 2021 شهدت المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا تزامنا مع التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي نتيجة عودة النشاط الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والخدمية في العديد من الدول بعد فترات الاغلاق لاحتواء جائحة كوفيد 19 خلال عام 2020 مما ساعد على تحسن جميع المؤشرات على النحو التالي :
- ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في الدول العربية بمعدل 37 % إلى 862 مشروعا عام 2021 لتمثل 6,4% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم .
- ارتفعت التكلفة الاستثمارية للمشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بمعدل 1 % إلى 32,8 مليار دولار عام 2021 (لتمثل 5,2% من تكلفة المشاريع الجديدة في العالم)، في حين تراجع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع بنسبة 27 % ليصل إلى 38 مليون دولار عام 2021 مقارنة مع 52 مليون دولار عام 2020.
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2021 أكثر من 75 ألف وظيفة (تمثل 4,5 % من الإجمالي العالمي ) ، بمتوسط 87 وظيفة للمشروع ، ويتراجع 5% مقارنة بنحو 92 وظيفة عام 2020 .

الشكل (02)

تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2010-2021
Evolution of the Greenfield FDI projects into Arab countries 2010-2021

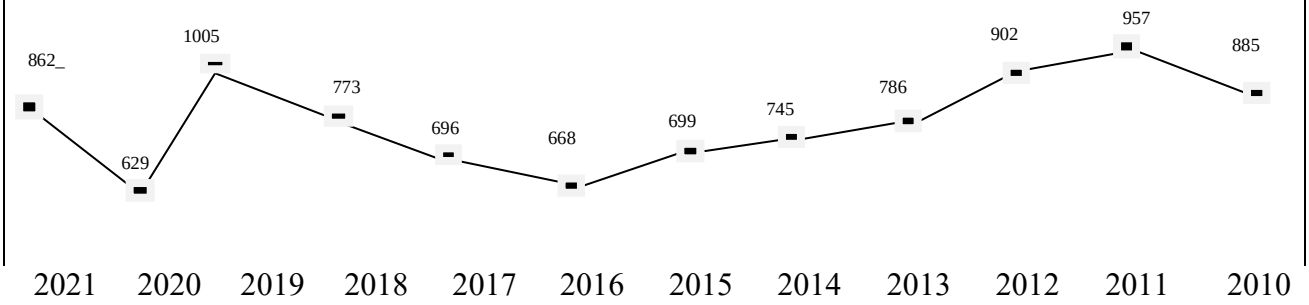


الجدول رقم 08

التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في الفترة 2010-2021
Evolution of FDI project into Arab countries from2010-2021

| متوسط الوظائف Jubs created (Avg) | عدد الوظائف Jubs created | متوسط التكاليف Capex (Avg) | التكلفة الاستثمارية Capex (USDm) | عدد الشركات Companies | عدد المشاريع Number of Projects | السنة Year |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 130 | 115628 | 66.1 | 59498.1 | 710 | 885 | 2010 |
| 104 | 99827 | 59.4 | 56799.0 | 764 | 957 | 2011 |
| 100 | 91072 | 49.3 | 44486.1 | 689 | 902 | 2012 |
| 91 | 71578 | 65.4 | 51366.2 | 628 | 786 | 2013 |
| 121 | 90541 | 78.9 | 58782.0 | 600 | 745 | 2014 |
| 114 | 80160 | 60 .0 | 41932.0 | 569 | 699 | 2015 |
| 145 | 97068 | 134.1 | 89594.2 | 561 | 668 | 2016 |
| 112 | 78172 | 100 .0 | 69584.4 | 589 | 696 | 2017 |
| 156 | 120918 | 104.7 | 80969.0 | 646 | 773 | 2018 |
| 107 | 107712 | 55.1 | 55408.6 | 768 | 1005 | 2019 |
| 92 | 58247 | 51.8 | 32563.6 | 542 | 629 | 2020 |
| 87 | 75405 | 38.0 | 32788.7 | 707 | 862 | 2021 |
| 137 | 1989645 | 89 | 1288449 | 8 ,653 | 14443 | الاجمالي |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 42)**

**ثانيا : تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 43)**

- شهد شهر مارس الذروة في كل من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وتكلفتها الاستثمارية بعدد 111 مشروعا تمثل نحو 13 % من الإجمالي بتكلفة استثمارية 7,9 مليار دولار ، ووفرت ما يزيد على 10 آلاف وظيفة .
- شهد شهر سبتمبر الذروة في عدد الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بعدد وظائف تجاوز 13 ألف وظيفة تمثل 18 % من الإجمالي خلال عام 2021.
- سجلت التكلفة الاستثمارية أدنى مستوى لها خلال شهر أفريل وبلغت نحو 461 مليون دولار عبر 50 مشروعا ووفرت نحو 3,75 آلاف فرصة عمل .
- سجلت التكلفة الاستثمارية أعلى متوسط لها خلال شهر مارس حيث تجاوزت 71 مليون دولار للمشروع مقارنة مع 9,2مليون دولار هي الأدنى خلال شهر أفريل2021.
- شهد شهر سبتمبر أعلى متوسط لفرص العمل التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ، وبلغت 137 وظيفة للمشروع مقارنة مع 43 وظيفة للمشروع خلال شهر جويلية وهو أدنى متوسط لعدد الوظائف للمشروع الواحد خلال عام 2021 .

الشكل (03)

التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2021

Monthly Evolution of FDI project into Arab countries during 2021

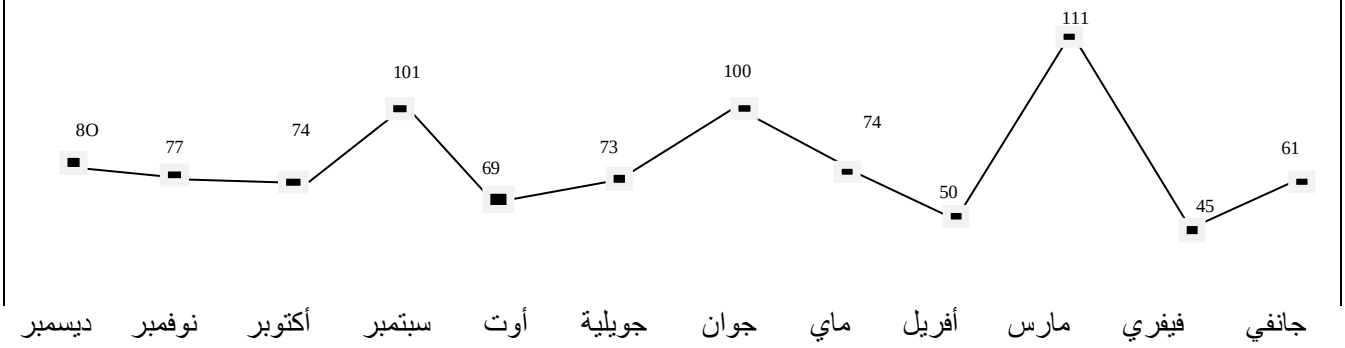


الجدول رقم 09

التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال عام 2021

Monthly Evolution of FDI project into Arab countries during 2021

| الشهر | متوسط الوظائف Jubs created (Avg) | عدد الوظائف Jubs created | متوسط التكاليف Capex (Avg) | التكلفة الاستثمارية Capex (USDm) | عدد الشركات Companies | عدد المشاريع Number of Projects |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جانفي | 65 | 4022 | 25.2 | 1534.4 | 59 | 61 |
| فيفري | 121 | 5466 | 27.8 | 1249.2 | 45 | 45 |
| مارس | 96 | 10716 | 71.3 | 7013.0 | 84 | 111 |
| أفريل | 75 | 3750 | 9.2 | 461.3 | 48 | 50 |
| ماي | 67 | 4972 | 24.9 | 1840.3 | 69 | 74 |
| جوان | 112 | 11279 | 58.3 | 5834.8 | 83 | 100 |
| جويلية | 43 | 3197 | 15.3 | 1113.8 | 69 | 73 |
| أوت | 70 | 4851 | 44 | 3039.3 | 64 | 69 |
| سبتمبر | 137 | 13839 | 54.1 | 5462.1 | 75 | 101 |
| أكتوبر | 54 | 4040 | 30.5 | 2259.9 | 69 | 64 |
| نوفمبر | 81 | 6274 | 16.8 | 1292 .2 | 70 | 77 |
| ديسمبر | 51 | 4143 | 11.8 | 946.2 | 67 | 80 |
| الاجمالي | 87 | 75495 | 38.0 | 32788.7 | 707 | 862 |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 43)**

**ثالثا : أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 44)**

استنادا لقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التابعة لمؤسسة الفاينانشيال تايمز أهم المناطق الجغرافية المستثمرة في الدول العربية لعام 2021 يتضح ما يلي :

- حلت أوروبا الغربية في المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد 342 مشروعا وتمثل 39,7 % من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2021 ، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 283 شركة بتكلفة الاستثمارية تقديرية تبلغ نحو 12,6 مليار دولار بحصة 38,4 % من الإجمالي ، وفرت تلك المشاريع نحو 31,9 ألف فرصة عمل جديدة بحصة 42,3 % من الإجمالي.
- تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادي ثاني أهم مصدر للمشاريع في المنطقة العربية بحصة 20,9% من حيث العدد و 22,8% على صعيد التكلفة الاستثمارية ، وحلت منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة حيث ساهمت بنحو 18,8 % من إجمالي عدد المشاريع بتكلفة الاستثمارية تخطت 15% من الإجمالي ، ووفرت 17,3% من فرص العمل الجديدة .
- حلت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الرابعة من حيث مساهمتها في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بعدد 133 مشروعا وتمثل 15,4 % من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2021 ، وتم تنفيذ تلك المشاريع من قبل 97 شركة بتكلفة الاستثمارية تبلغ قيمتها نحو 6,36 مليار دولار بحصة 19,1 % من الإجمالي ، وفرت تلك المشاريع ما يزيد على 10 آلاف وظيفة جديدة بحصة 14,5% من الإجمالي.
- تصدرت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى من حيث متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع في المنطقة العربية ، وبلغت 47,1 مليون دولار في حين حلت أمريكا اللاتينية والكاريبي في المقدمة من حيث متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد ( 265 وظيفة للمشروع).

الشكل رقم :04

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفق الأقاليم المستثمرة لعام 2021

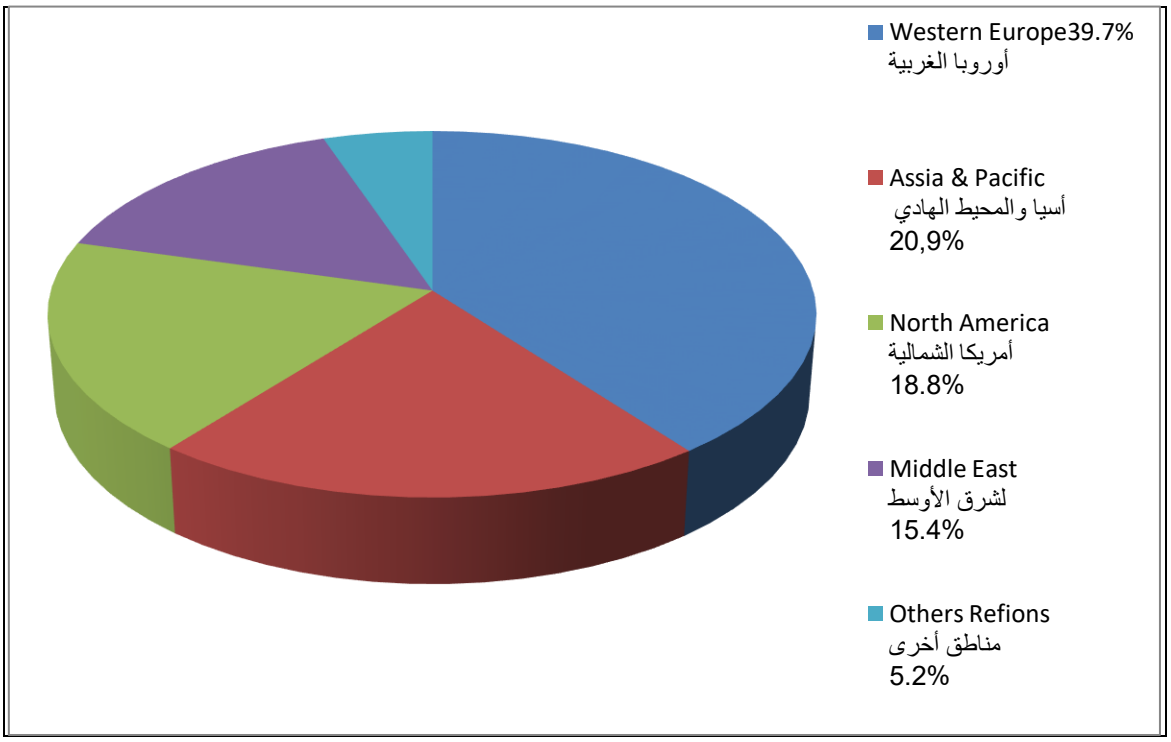


الجدول رقم 10

أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2021
The Most important regions investing in Arab countries during 2021

| الترتيب وفقا للمشاريع | الإقليم | متوسط التكاليف Capex Avg (USD m) | التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USDm) | متوسط الوظائف Jubs created (Avg) | عدد الوظائف Jubs created | عدد الشركات Companies | عدد المشاريع Number of Projects |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **أوروبا الغربية** | 36.8 | 12496.8 | 93 | 31930 | 283 | 342 |
| 2 | **أسيا والمحيط الهادي** | 41.5 | 7478.5 | 82 | 14807 | 154 | 180 |
| 3 | **أمريكا الشمالية** | 31.1 | 5032 | 81 | 13082 | 130 | 162 |
| 4 | **الشرق الأوسط** | 47.1 | 6263.2 | 82 | 10954 | 97 | 133 |
| 5 | **دول أوروبا الناشئة** | 33.3 | 733.2 | 148 | 3245 | 21 | 22 |
| 6 | **أفريقيا** | 28.8 | 605.1 | 45 | 948 | 20 | 21 |
| 7 | **أمريكا الاتينية والكاريبي** | 40.0 | 80 | 265 | 529 | 2 | 2 |
| المجموع والمتوسط | | 38.0 | 32788.8 | 88 | 74595.0 | 707 | 862 |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 44)**

**رابعا : أهم الدول المستثمرة في الدول العربية لعام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 45)**

- من إجمالي 66 دولة استثمرت في المنطقة عام 2021 ، استحوذت الدول العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 69 % من عدد المشاريع الجديدة المنفذة .
- تصدرت الولايات المتحدة قائمة أهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة إلى الدول العربية ، وفق مؤشري عدد المشاريع وعدد الوظائف حيث نفذت من خلال 117 شركة 149 مشروعا تمثل نحو 17,3 % من إجمالي عدد المشاريع بتكلفة استثمارية بلغت 4,9 مليار دولار تمثل 14,9 % من الإجمالي ، وفرت تلك المشاريع ما يزيد على 12 ألف وظيفة بما يمثل 16,4 % من الإجمالي.
- حيث حلت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية من حيث عدد مشاريع بحصة 12,6% من مجمل المشاريع المنفذة في المنطقة ، فيما حلت في لمرتبة الثالثة على صعيد الوظائف الجديدة بحصة 10,3% في حين جاءت في المرتبة الرابعة على صعيد التكلفة الاستثمارية بحصة 7,5%
- على صعيد التكلفة الاستثمارية استحوذت الإمارات على المرتبة الأولى بحصة بلغت 15% متفوقة على الولايات المتحدة بفارق بسيط (14,9 % ) ، وحلت في المرتبة الرابعة على صعيد كل من عدد المشاريع وعدد الوظائف بحصص بلغت 6,4 % و 8,1 %على التوالي .
- جاءت لبنان ضمن قائمة أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة ، وحلت في المرتبة العاشرة وفقا لكل من عدد المشاريع وعدد الوظائف بحصص بلغت 2,1 % و 2,2 %على التوالي .

الجدول رقم 11

| أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2021 وفقا (لعدد المشاريع)<br>Top 10 investing countries into Arab regions by number of projects Year 2021 | | | |
|---|---|---|---|
| الترتيب | الدولة | الحصة من الإجمالي<br>Share of total | عدد المشاريع<br>Number of Projects |
| 1 | الولايات المتحدة | %17.3 | 149 |
| 2 | المملكة المتحدة | %12.6 | 109 |
| 3 | الهند | %12.2 | 105 |
| 4 | الإمارات | %6.4 | 55 |
| 5 | سويسرا | %4.6 | 40 |
| 6 | ألمانيا | %4.2 | 36 |
| 7 | فرنسا | %4.1 | 35 |
| 8 | إسبانيا | %3.2 | 28 |
| 9 | اليابان | %2.6 | 22 |
| 10 | لبنان | %2.1 | 18 |
| المجموع | | %69 | 597 |

المصدر: **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 45)**

**خامسا : أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 48)**

- إستمر التركز الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال عام 2021 في عدد محدود من الدول بمختلف المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة .
- استحوذت الدول الخمس الأولى في كل المؤشرات والتي ضمت كل من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على ما يقرب من 90% من عدد المشاريع و 74 من التكلفة الاستثمارية و84% الوظائف الجديدة.
- واصلت الإمارات تصدرها دول المنطقة كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد بـ 455 مشروعا مثلت 52,8% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة ، كما حلت الأولى من حيث الوظائف المستحدثة بما يقرب من 21 ألف وظيفة بحصة 27,8 % من الإجمالي ،في حين حلت كثاني أكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 6,6 مليار دولار بحصة 20 % من الإجمالي.
- تصدرت السعودية الدول العربية كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 9,3 مليار دولار التكلفة المشاريع في المنطقة ،في حين حلت في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 126 مشروع تمثل 14,6% من الإجمالي ، وفرت أكثر من 17 ألف وظيفة جديدة .
- على صعيد التكلفة حلت مصر في المركز الثالث باستقبالها نحو 5,4 مليار دولار مثلت 16,4 % من الإجمالي، من خلال 58 مشروعا ، نفذتها 50 شركة أجنبية ، وساهمت في توفير ما يزيد على 9 آلاف وظيفة جديدة.
- سلطنة عمان استحوذت على المركز الرابع عربيا من حيث التكلفة الاستثمارية التي بلغت 4,5 مليار دولار ،في حين حلت في المركز السابع من حيث عدد المشاريع بـ 20 مشروع والمركز الخامس من حيث عدد الوظائف الجديدة.

الشكل رقم :05

توزيع المشاريع على الدول العربية وفقا لعدد المشاريع لعام 2021

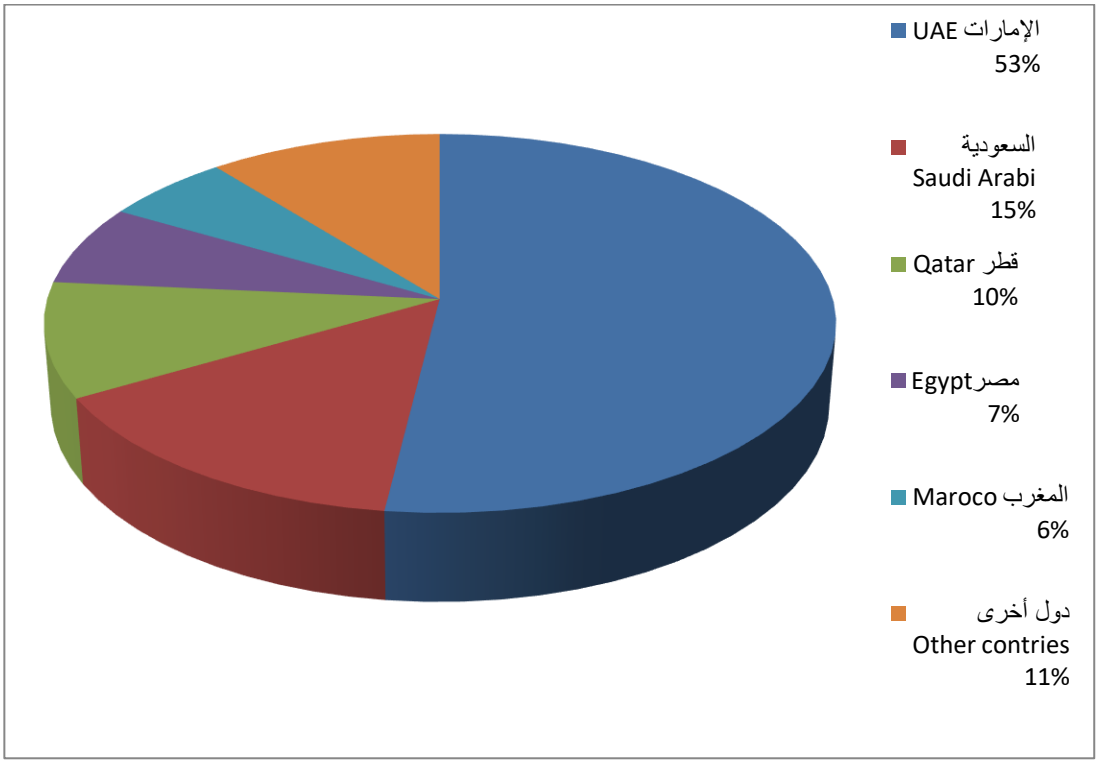


المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 48)**

الجدول رقم 12

| مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة موزعة على الدول العربية لعام 2021<br>The Most important regions investing in Arab countries during 2021 | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع Number of Projects | عدد الشركات Companies | عدد الوظائف Jubs created | متوسط الوظائف Jubs created (Avg) | التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USDm) | متوسط التكاليف Capex Avg (USD m) | الدولة | الترتيب وفقا للمشاريع |
| 455 | 426 | 20996 | 46 | 6566.9 | 14.4 | الامارات | 1 |
| 126 | 102 | 17501 | 138 | 9256.6 | 73.5 | السعودية | 2 |
| 82 | 81 | 4206 | 51 | 1124.2 | 13.7 | قطر | 3 |
| 58 | 50 | 9300 | 160 | 5393.0 | 93.0 | مصر | 4 |
| 60 | 44 | 11183 | 223 | 1800.6 | 36.0 | المغرب | 5 |
| 21 | 21 | 1743 | 83 | 981.2 | 46.7 | البحرين | 6 |
| 20 | 16 | 5384 | 269 | 4546.4 | 227.3 | سلطنة عمان | 7 |
| 9 | 7 | 650 | 72 | 853.1 | 94.8 | الجزائر | 8 |
| 8 | 8 | 1136 | 142 | 268.0 | 33.5 | تونس | 9 |
| 7 | 6 | 317 | 45 | 1115.8 | 159.4 | العراق | 10 |
| 7 | 7 | 461 | 65 | 100.8 | 14.4 | الكويت | 11 |
| 6 | 6 | 1617 | 269 | 342.6 | 57.1 | الأردن | 12 |
| 5 | 4 | 297 | 59 | 331.4 | 66.3 | موريتانيا | 13 |
| 4 | 4 | 414 | 103 | 90.9 | 22.7 | السودان | 14 |
| 2 | 2 | 258 | 129 | 11.9 | 6.0 | ليبيا | 15 |
| 1 | 1 | 31 | 31 | 4.7 | 4.7 | جيبوتي | 16 |
| 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | لبنان | 17 |
| 862 | 707 | 75495 | 88 | 32789 | 38 | المجموع والمتوسط | |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 48)**

**سادسا : أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع لعام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 51)**

- توزعت القطاعات المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2021 على 33قطاعا ، واستحوذت القطاعات الخمسة الأولى على 64 % من إجمالي عدد المشاريع .
- تصدر قطاع خدمات الأعمال من حيث عدد المشاريع واستحوذ على 200 مشروع بحصة 23,2 % من مجمل المشاريع وتم تنفيذها من قبل 158 شركة بتكلفة بلغت نحو 4,8 مليار دولار ، وفرت ما يزيد عن 11,3 ألف وظيفة.
- جاء قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بـ 180 مشروعا وبحصة 20,9 % من مجمل المشاريع وبتكلفة إجمالية قدرت نحو 1,3 مليار دولار، وفرت ما يقرب من 6 آلاف وظيفة جديدة خلال العام.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية تصدر قطاع الصناعات الكيميائية المقدمة بين 33 قطاعا بتكلفة استثمارية بلغت نحو 5,5 مليار دولار بحصة 16,7 % وحل قطاع خدمات الأعمال في المرتبة الثانية من حيث التكلفة بحصة 14,6% ثم قطاع العقارات بحصة بلغت 12,8 % من الإجمالي.

الجدول رقم 13

| أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع في الدول العربية لعام 2021<br>The Most important sectors receiving FD in Arab countries in 2021 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب وفقا لعدد المشاريع | القطاع | متوسط التكاليف (Avg)Capex | التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USDm) | متوسط الوظائف Jubs created (Avg) | عدد الوظائف Jubs created | عدد المشاريع Number of Projects |
| 1 | خدمات الأعمال | 23.9 | 4782.5 | 56 | 11392 | 200 |
| 2 | البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات | 7.2 | 1300.0 | 31 | 5722 | 180 |
| 3 | الخدمات المالية | 9.1 | 589.4 | 25 | 1671 | 65 |
| 4 | النقل والتخزين | 48.4 | 2566.5 | 108 | 5776 | 53 |
| 5 | الاتصالات | 38.9 | 2020.6 | 51 | 2653 | 52 |
| 6 | المعدات الصناعية | 4.3 | 174.9 | 24 | 1062 | 41 |
| 7 | العقارات | 113.3 | 4191.8 | 196 | 7285 | 37 |
| 8 | الأغذية والمشروبات | 54.5 | 1635.6 | 156 | 4698 | 30 |
| 9 | المنتجات الاستهلاكية | 37.2 | 892.0 | 313 | 7534 | 24 |
| 10 | مكونات إلكترونية | 9.8 | 234.4 | 57 | 1377 | 24 |
| 11 | الفنادق والسياحة | 104.3 | 2085.4 | 192 | 3856 | 20 |
| 12 | الصناعات الكيميائية | 341.6 | 5465.2 | 293 | 4692 | 16 |
| 13 | الطاقة المتجددة | 282.4 | 3671.6 | 60 | 786 | 13 |
| 14 | النسيج | 35.2 | 352.1 | 187 | 1879 | 10 |
| 15 | الفضاء | 11.3 | 101.6 | 24 | 219 | 9 |
| 16 | الأدوية | 26.5 | 238.4 | 162 | 1458 | 9 |
| 17 | المعادن | 96.6 | 773.1 | 79 | 639 | 8 |
| 18 | البلاستيك | 29.1 | 233.0 | 127 | 1019 | 8 |
| 19 | الإلكترونيك | 6.7 | 47.0 | 44 | 309 | 7 |
| 20 | الرعاية الصحية | 15.8 | 110.7 | 71 | 500 | 7 |
| 21 | قطاعات أخرى | 27 | 1322.9 | 224 | 10968 | 49 |
| المجموع والمتوسط | | 38.0 | 32789 | 88 | 75495 | 862 |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 51)**

**المطلب الثالث :الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**

ساد اتجاه تنافسي منذ الثمانينات من القرن العشرين بين الدول النامية، ومنها العربية على اتخاذ جملة من التدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

**أولا : الحوافز الضريبية:** يمكن أن تأخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال أهمها : تخفيض معدل الضريبة ، إتباع نظام تأجيل الضريبة ، إتباع الإهلاك المعجل ، فرض معدلات تمييزية ، ترحيل الخسائر ، تقديم معونات للاستثمار.

يختلف المزيج المناسب من الحوافز الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي حسب نوع هذا الاستثمار وظروف الدولة المضيفة ، فبالنسبة للدول العربية تمنح معظمها إعفاءات ضريبية وإعفاءات من الرسوم على رأس المال المستثمر وذلك كما سيأتي :

**1) الإعفاءات الضريبية :** تمنح جميع الدول العربية ما عدا الصومال إعفاء من ضريبة الدخل ، إلا أن هذا الإعفاء تفاوتت مدته ومقداره من دولة إلى أخرى حيث نجد مثلا :

أ) مدة إعفاء تصل إلى عشرين سنة في مصر تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط في مناطق تشجيع التنمية الجهوية .

ب) مدة إعفاء تصل إلى عشر سنوات في كل من :

- الأردن بالنسبة إلى مشاريع الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية بنسب تفاوتت ما بين 25 % و75 % من قيمة الضريبة حسب الموقع .
- تونس وبنسبة 50 % من دخل الأشخاص الطبيعيين والشركات التي تنشط في مجال التصدير ، وذلك ابتداءا من تاريخ أول عملية تصدير .
- الجزائر بالنسبة للاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة .
- الكويت وترتبط هذه المدة بنسبة تشغيل العمالة الوطنية وخطط التنمية .
- لبنان بالنسبة إلى المشاريع الاستثمارية المقرر إنشاؤها في المناطق المصنفة ضمن الفئة (ج).

ج) مدة إعفاء تصل إلى سبع سنوات في سوريا وذلك بالنسبة إلى الشركات المشتركة التي تساهم بها الدولة بنسبة لا تقل عن 25 % من رأس المال ويبدأ الإعفاء من تاريخ بدء الإنتاج الفعلي .

**2) الإعفاءات من الرسوم :** منحت قوانين الاستثمار العربية بعض الإعفاءات من دفع الرسوم أهمها:

**أ) ليبيا :** تعفي الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات من جميع الرسوم والضرائب الجمركية ، والضرائب ذات الأثر المماثل ، ما عدا مقابل الخدمات (رسوم الميناء ، التخزين والمناولة).

**ب)المغرب :** يعفي المشاريع الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة حين استيرادها للآلات والمعدات والسلع التجهيزية.

**ج) مصر :** إعفاء السلع التجهيزية والمعدات وللآلات للاستثمار من جميع الرسوم والضرائب الجمركية بنسبة 95 %.

**ثانيا التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمستثمر في المناطق الحرة :** ممكن تلخيص أهمها في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي :

1) تكون المناطق الحرة مفتوحة لجميع أنواع البضائع من جميع المصادر الوطنية والأجنبية .

2) تعفى البضائع الواردة إلى المناطق الحرة أو المصنعة فيها من الرسوم الجمركية ، ولا تستوفى عنها أية رسوم جمركية عند تصديرها .

3) تعفى الشركات والأفراد في المنطقة الحرة من كافة الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل فيما يتعلق بعملياتها داخل المنطقة الحرة لمدة خمسة عشرة عاما قابلة للتجديد .

4) يسمح بتأسيس المصالح والمصانع ومصانع التجميع والمشاريع الصناعية الأخرى وممارسة أعمال الشحن والتأمين والتخزين وأية أعمال تجارية أو مالية أخرة في المنطقة.

**ثالثا : الضمانات الممنوحة للاستثمار** : يمكن تلخيص أهم الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الدول العربية في النقاط التالية:

1) احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها وفقا لقانون استثمار سابق.
2) عدم جواز الاستيلاء على استثمار أجنبي أو تأميمه إلا بقانون أو عن طريق القضاء .
3) حق تحويل رأس المال أو الأرباح.
4) حل المنازعات التي تطرأ بين المستثمر والدولة المضيفة.

وقد وضعت أغلب قوانين الاستثمار العربية كل الطرق لحل هذه المنازعات على النحو التالي:

- القضاء الوطني
- التحكيم الوطني
- التحكيم الدولي
- حل لمنازعات وفقا للمعاهدات الدولية

إضافة إلى الحوافز السابقة تركزت جهود الدول الربية على خلق البيئة الاقتصادية المواتية لاستقطاب الاستثمار ، وذلك بتعميق الاصلاح الاقتصادي والنقدي والمالي ، وترقية الجهود الجبائية، وتطوير أدوات السيطرة على الإنفاق لتقليص العجز إلى الحدود المقبولة ، إضافة إلى استقرار معدل التضخم حول المستويات المقبولة ، وصمود أسواق رأس المال العربية أمام الهزات المالية ، وتعميق هذه الأسواق وتوفير أسباب الترابط فيما بينها .

**رابعا : اقتراحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**

في ضوء الدور المهم الذي تلعبه بيئة الأعمال في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، فإننا نستعرض مجموعة من المقترحات التي تساهم في تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي وهي :

1. إجراء إصلاحات جمركية وعقد إتفاقيات مع العديد من التكتلات الاقتصادية لتسهيل حركة التجارة الدولية للدولة المعنية.

2. إجراء إصلاحات واصدار القوانين والتشريعات التي تؤدي لخلق الاستقرار السياسي والاقتصادي .

3. إعداد الخطط التنموية اللازمة والمصحوبة بالتقنيات المتقدمة التي بدورها تؤدي إلى تطوير الصناعات التي تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية.

4. تشجيع نقل التقنيات الحديثة والمتطورة التي تساهم في تطوير قطاع الإنتاج.

5. تقديم الضمانات والحوافز والتسهيلات لشركات الأجنبية وعدم فرض قيود على استثماراتها ومعاملتها كالشركات المحلية.

6. تطوير المراكز العلمية والبحثية داخل الدولة التي تساعد على خلق بيئة تقنية متطورة .

7. تطوير البنية التحتية وتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري.

8. تعزيز قدرات المختصين في المؤسسات المعنية من خلال حضور الدورات التي تعقدها المؤسسات الإقليمية والدولية في هذا الجانب .

9. تفعيل دور الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير قاعدة معلومات للاستثمار الأجنبي توفر كافة الإحصاءات ذلت العلاقة.

**المطلب الرابع :معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**

رغم سعي معظم الدول العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العدد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب ، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مازالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية ....إلخ.

**أولا : المعوقات التشريعية:** تعاني معظم الدول العربية من حالة التخبط التشريعي وعدم ثبات أو إستقرار التشريعات التي تنظم الاستثمارات مما يؤثر سلبا على مصالح المستثمر الأجنبي ويولد لدية الشعور بعدم الثقة والاطمئنان ، إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح وإلزامية المشاركة المحلية ، وهي قيود تحد من فرض الاستثمار المتاحة .

**ثانيا: عدم الاستقرار السياسي :** تعاني معظم الدول العربية من الاضطرابات السياسية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وتتمثل في الصراع العربي الاسرائيلي من جهة والاحتلال الأمريكي للعراق من جهة أخرى ، مما أشاع الخوف في نفوس المستثمرين وجعلهم في حالة ترقب زوال هذه الاضطرابات.

**ثالثا: التعقيدات الإدارية :** إن عدم التنسيق في مجال الضرائب والجمارك وضعف كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار يؤدي إلى وجود البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر وهو ما يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات واستخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار إلى الحصول على الموافقة الرسمية في كل خطوة يضطر إلى دفع رشاوى وإلا تعطلت أعماله .

**رابعا : افتقاد الدول العربية للشفافية:** وهذا لعدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر، وعدم وضوح الرؤية لدى الحكومات العربية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية وقوانين العمل.

**خامسا: ضعف البنية الأساسية:** يعتبر ضعف البنية الأساسية عاملا مهما في انخفاض حجم تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية حيث تشكل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية فإلى حد الآن تعتبر وضعية أساطيل النقل الجوي متدهورة وبالتالي يضطر المستثمر إلى تصدير منتجاته في الطائرات المدنية أو عن طريق التنسيق الفردي لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات

**سادسا: عوائق أخرى:** ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) عدم وضوح موقف الحكومات العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2) شح النقد الأجنبي المتوافر في السوق المحلي وتدهور سعر صرف عملة بعض الدول العربية وانعكاس ذلك على القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية وعلى أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

## المبحث الثاني: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في الدول العربية تغيرات مختلفة

### المطلب الأول : الأرصدة الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

إن الأرصدة الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية عرفت العديد من التقلبات في مختلف الدول .

**أولا : الأرصدة الواردة للدول العربية بنهاية عام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 63)**

- شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بنهاية عام 2021 ، بمعدل 5,4% ( بمقدار 51,9 مليار دولار ) من 957,5 مليارات الدولار عام 2020 إلى ما يزيد على التريليون دولار عام 2021 ، وذلك وفق بيانات ( الأونكتاد) .
- استحوذت الدول الثلاث الأولى على نحو 56,5 % من مجمل أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حيث تصدرت السعودية بقيمة 261 مليار دولار وبحصة بلغت 25,9 % ، تلتها الإمارات قيمة 171,5 مليار دولار وبحصة بلغت 17 % ، ثم مصر قيمة 137,5 مليار دولار وبحصة بلغت 13,6 % .
- حققت الإمارات أعلى معدل نمو في أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بمعدل بلغ 13,7 % خلال عام 2021، تلتها الصومال بمعدل 12,6 % ، ثم سلطنة عمان في المركز الثالث بمعدل نمو بلغ 9,7 %.
- شهدت ثلاث دول هي تونس وقطر وجيبوتي تراجعا في حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال عام 2021 .

الجدول رقم 14

| الأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار)<br>FDI instocks in Arab countries in 2021 (USS million) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب العربي 2021 | الدولة | 2020 | 2021 | التغير Change | % معدل التغير % of Change | % الحصة من الإجمالي Share in total % |
| 1 | السعودية | 241775 | **261061** | 19286 | 8.0 | 25.9 |
| 2 | الإمارات | 150896 | **171563** | 20667 | 13.7 | 17.0 |
| 3 | مصر | 132477 | **137543** | 5066 | 3.8 | 13.6 |
| 4 | المغرب | 71975 | **72941** | 966 | 1.3 | 7.2 |
| 5 | لبنان | 68632 | **68905** | 273 | 0.4 | 6.8 |
| 6 | سلطنة عمان | 37195 | **40814** | 3619 | 9.7 | 4.0 |
| 7 | الأردن | 36590 | **37305** | 715 | 2.0 | 3.7 |
| 8 | الجزائر | 33107 | **33977** | 870 | 2.6 | 3.4 |
| 9 | البحرين | 31705 | **33471** | 1766 | 5.6 | 3.3 |
| 10 | تونس | 35006 | **33440** | (1566) | (4.5) | 3.3 |
| 11 | السودان | 29211 | **29728** | 517 | 1.8 | 2.9 |
| 12 | قطر | 28627 | **27534** | (1093) | (3.8) | 2.7 |
| 13 | ليبيا | 18462 | **18462** | 0 | 0.0 | 1.8 |
| 14 | الكويت | 14601 | **14799** | 198 | 1.4 | 1.5 |
| 15 | سوريا | 10743 | **10743** | 0 | 0.0 | 1.1 |
| 16 | موريتانيا | 9973 | **9995** | 22 | 0.2 | 1.0 |
| 17 | الصومال | 3616 | **4071** | 456 | 12.6 | 0.4 |
| 18 | فلسطين | 2717 | **2976** | 259 | 9.5 | 0.3 |
| 19 | اليمن | 1942 | **1942** | 0 | 0.0 | 0.2 |
| 20 | جزر القمر | 138 | **142** | 4 | 3.0 | 0.0 |
| 21 | العراق | 0 | **0** | 0 | 0.0 | 0.0 |
| 22 | جيبوتي | (1907) | **(2073)** | (106) | 8.7 | (0.2) |
| المجموع | | 957480 | **1009339** | 51858 | 5.4 | 100 |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 63)**

الشكل رقم :06

الأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار)

FDI instocks in Arab countries in 2020 (USS million)

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 63)**

**ثانيا : التدفقات الواردة للدول العربية لعام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 62)**

- وفق بيانات ( الأونكتاد) واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعها بمعدل 42% خلال عام 2021 ، لتصل إلى 52,9 مليار دولار تمثل 6,3 % من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و 3,3 % من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1,58 تريليون دولار خلال عام 2021 .
- استمر التركز الجغرافي للتدفقات الواردة إلى الدول الخمس الأولى التي استحوذت على أكثر من 96 من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 20,7 مليار دولار بحصة تجاوزت 39% ، تلتها السعودية بقيمة 19,3 مليار دولار وحصة 36,5% ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5,1 مليار دولار وحصة 9,7% من الإجمالي العربي ، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3,6 مليار دولار وحصة 6,8% ، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2,2 مليار دولار وحصة 4,1 %من الإجمالي .
- خلال العام 2021 شهدت كل من العراق وقطر تدفقات سلبية بإجمالي 3,7 مليار دولار وذلك مقارنة مع تدفقات سلبية بقيمة 5,4 مليار دولار تخص 3 دول هي العراق وقطر والكويت خلال العام 2020 .
- شهدت السعودية أعلى معدل نمو للتدفقات الواردة بنسبة 257% تلتها الكويت بنسبة 240% ثم فلسطين بمعدل 221 % ، ثم كل من البحرين وقطر والمغرب وسلطنة عمان بمعدلات 73% 55% ، 52% ، و 27% على التوالي .

الجدول رقم 15

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار)
FDI instocks in Arab countries in 2020 (USS million)

| الترتيب العربي 2021 | الدولة | 2020 | 2021 | التغير Change | % معدل التغير % of Change | % الحصة من الإجمالي Share in total % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإمارات | 19884 | **20667** | 783 | 3.9 | 39.1 |
| 2 | السعودية | 5399 | **19286** | 13886 | 257.2 | 36.5 |
| 3 | مصر | 5852 | **5122** | (730) | (12.5) | 9.7 |
| 4 | سلطنة عمان | 2861 | **3619** | 758 | 26.5 | 6.8 |
| 5 | المغرب | 1419 | **2153** | 734 | 51.7 | 4.1 |
| 6 | البحرين | 1021 | **1766** | 745 | 72.9 | 3.3 |
| 7 | الجزائر | 1143 | **870** | (273) | (23.9) | 1.6 |
| 8 | تونس | 652 | **660** | 8 | 1.2 | 1.2 |
| 9 | الأردن | 760 | **622** | (138) | (18.2) | 1.2 |
| 10 | السودان | 717 | **462** | (254) | (35.5) | 0.9 |
| 11 | الصومال | 464 | **456** | (9) | (1.8) | 0.9 |
| 12 | لبنان | 1306 | **273** | (1033) | (79.1) | 0.5 |
| 13 | فلسطين | 80 | **256** | 176 | 221.0 | 0.5 |
| 14 | الكويت | (142) | **198** | 340 | 239.8 | 0.4 |
| 15 | جيبوتي | 158 | **167** | 9 | 5.4 | 0.3 |
| 16 | موريتانيا | 928 | **22** | (950) | (97.6) | 0.0 |
| 17 | جزر القمر | 4 | **4** | 0 | 5.5 | 0.0 |
| 18 | ليبيا | 0 | **0** | 0 | 0.0 | 0.0 |
| 19 | سوريا | 0 | **0** | 0 | 0.0 | 0.0 |
| 20 | اليمن | 0 | **0** | 0 | 0.0 | 0.0 |
| 21 | قطر | (2434) | **(1093)** | 1341 | 55.1 | (2.1) |
| 22 | العراق | (2859 | **(2613)** | 246 | 8.6 | (4.9) |
| | المجموع | 37214 | **52897** | 15683 | 421 | 100 |

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 62)**

الشكل رقم :07

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2021(مليون دولار)

FDI instocks in Arab countries in 2020 (USS million)

المصدر : **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 62)**

**ثالثا : تطور التدفقات الواردة للدول العربية 2012-2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 67)**

- خلال العقود الثلاثة الأخيرة شهد حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية تذبذبا واضحا من متوسط 4,2 مليار دولار خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (2000-1991) إلى أكثر من 49 مليار دولار خلال العقد الأول من الألفية الثالثة (2010-2001) قبل أن يتراجع إلى 38,7 مليار دولار في الفترة من (2021-2011) .
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ما يزيد على 380,7 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2012 و 2021 بمتوسط 38,1 مليار دولار سنويا .
- بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ما نسبته 2,4% خلال الفترة ما بين 2012 و 2021 في حين بلغ متوسط حصة الدول العربية من الدول النامية 5,4% خلال نفس الفترة.
- ارتفعت حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية إلى 6,3% خلال عام 2021 مقارنة مع 5,8 % عام 2020 ، وذلك على الرغم من تراجع حصتها إلى الإجمالي العالمي من3,9 % عام 2020 إلى 3,3 % فقط عام 2021.
- شهد عام 2021 أعلى مستوى لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة ما بين 2010 إلى 2021، ولكنه مازال أقل من حجم التدفقات التي شهدتها المنطقة خلال العام 2008 والتي بلغت 88,5 مليار دولار (تمثل الأعلى حتى الآن).

الشكل (08)

تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية والعالم

Evolution of Arab countries Share Of FDI inflows in to developing countries and world

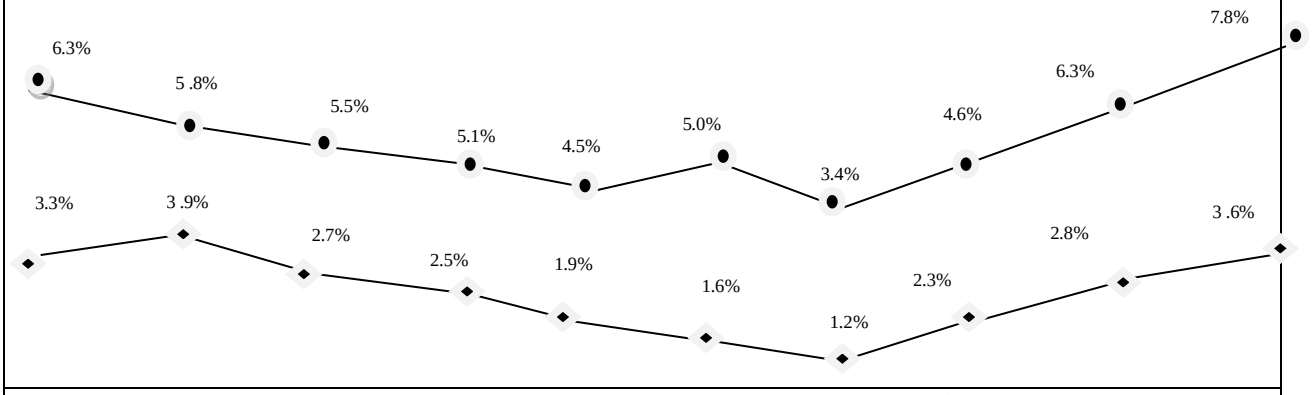


الجدول رقم 16

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم

FDI inflows in to Arab countries and proportion todeveloping countries and to world

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة التدفقات إلى الدول العربية (مليار دولار) | 52.7 | 41.3 | 31.6 | 25.5 | 33.0 | 31.3 | 35.6 | 39.5 | 37.2 | 52.9 |
| قيمة التدفقات إلى الدول النامية (مليار دولار) | 679.5 | 659.1 | 688.6 | 740.9 | 660.6 | 695.0 | 695.0 | 716.2 | 643.9 | 826.6 |
| قيمة التدفقات إلى دول العالم (مليار دولار) | 1468.8 | 1459.0 | 1402.5 | 2063.6 | 2045.4 | 1632.6 | 1448.3 | 1480.6 | 963.1 | 1582.3 |
| حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية | 7.8% | 6.3% | 4.6% | 3.4% | 5.0% | 4.5% | 5.1% | 5.5% | 5.8% | 6.3% |
| حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي | 3.6% | 2.8% | 2.3% | 1.2% | 1.6% | 1.9% | 2.5% | 2.7% | 3.9% | 3.3% |

المصدر: **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 67)**

**المطلب الثاني : الأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية**

اختلفت معدلات الأرصدة الصادرة من الدول العربية من دولة إلى أخرى .

**أولا: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2021 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 65)**

- شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية ارتفاعا بنهاية عام 2021 ، بمعدل 10,2% إلى 543,4 مليار دولار مقارنة مع 493 مليارات الدولار في نهاية وذلك وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية( الأونكتاد) .
- استحوذت كل من الإمارات والسعودية على الحصة الأهم من أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة بقيمة إجمالية بلغت 366,5مليار دولار تمثل 67,5 % من الإجمالي العربي ، حيث حلت الإمارات في المرتبة الأولى بقيمة 215 مليار دولار وبحصة بلغت 39,6 % ، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 151,5 مليار دولار وبحصة بلغت 9,27%.
- ارتفع حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن 14 دولة عربية بمعدلات تراوحت ما بين 30,7 % بالنسبة لفلسطين و0,3 %بالنسبة لقطر والبحرين ، في حين استقرت الأرصدة الصادرة في كل من اليمن وسوريا ، في المقابل شهدت الأرصدة الصادرة عن ليبيا والجزائر تراجعا بمعدلات 0,3 % و 1,9% على التوالي .
- حققت السعودية أعلى قيمة زيادة في الأرصدة الصادرة عن الدول العربية خلال عام 2021 بلغت 22,7 مليار دولار بحيث مثلت 45% من إجمالي الزيادة في الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية.

الشكل رقم :09

أهم الدول العربية المصدرة أرصدة الاستثمار المباشر لعام 2021
Top Arab Countries source of FDI stocks in 2021

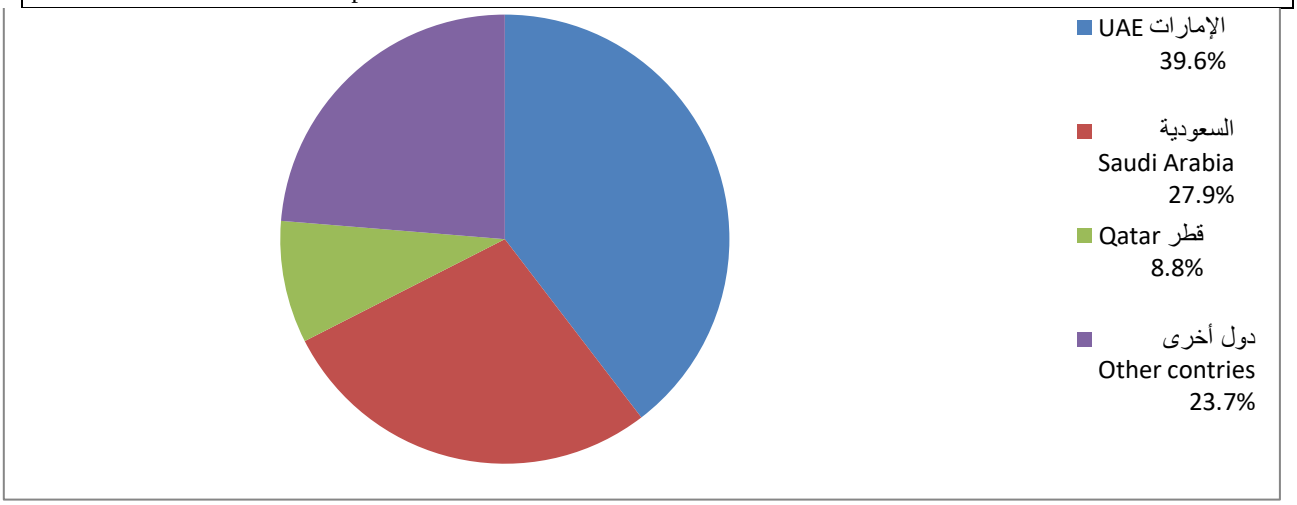


الجدول رقم 17

الأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2021(مليون دولار)
FDI outstocks in Arab countries in 2021 (USS million)

| الترتيب العربي 2021 | الدولة | 2020 | 2021 | التغير Change | % معدل التغير % of Change | % الحصة من الإجمالي Share in total |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإمارات | 192501 | **215047** | 22546 | 11.7 | 39.6 |
| 2 | السعودية | 128815 | **151499** | 22684 | 17.6 | 27.9 |
| 3 | قطر | 47510 | **47670** | 160 | 0 .3 | 8.8 |
| 4 | الكويت | 32741 | **36372** | 3631 | 11.1 | 6.7 |
| 5 | ليبيا | 20455 | **20400** | (55) | (0.3) | 3.8 |
| 6 | البحرين | 18942 | **19007** | 64 | 0.3 | 3.5 |
| 7 | لبنان | 15976 | **16042** | 66 | 0.4 | 3.0 |
| 8 | سلطنة عمان | 12188 | **12769** | 581 | 4.8 | 2.3 |
| 9 | مصر | 8481 | **8848** | 367 | 4.3 | 1.6 |
| 10 | المغرب | 7323 | **7438** | 115 | 1.6 | 1.4 |
| 11 | العراق | 3016 | **3151** | 135 | 4.5 | 0.6 |
| 12 | الجزائر | 2751 | **2699** | (52) | (1.9) | 0.5 |
| 13 | الأردن | 681 | **697** | 16 | 2.3 | 0.1 |
| 14 | اليمن | 672 | **672** | 0 | 0.0 | 0.1 |
| 15 | تونس | 603 | **611** | 7 | 1.2 | 0.1 |
| 16 | فلسطين | 254 | **332** | 78 | 30.7 | 0.1 |
| 17 | موريتانيا | 99 | **104** | 5 | 5.5 | 0.0 |
| 18 | السودان | 0 | **54** | 54 | 0.0 | 0.0 |
| 19 | سوريا | 5 | **5** | 0 | 0.0 | 0.0 |
| | المجموع | 493015 | **543417** | 50402 | 10.2 | 100 |

المصدر: **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 65)**

**خلاصة**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مظاهر العولمة الاقتصادية حيث أعطى حافزا كبيرا لعملية النمو الاقتصادي بالنسبة للدول العربية فمن خلال دراستنا للموضوع لاحظنا أنه وبالرغم من التحسن الذي شهده تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يزال ضئيل مقارنة بالدول الأخرى وهذا بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية من موارد مالية وطبيعية محفزة وكذا الجهود التي تبذلها من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم.

نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية وفقا لإحصائيات الأونكتاد بمعدل 42 % إلى 53 مليار دولار خلال عام 2021 بحصة بلغت 6,3 % من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و 3,3 % من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1,58 تريليون دولار ، واستحوذت الدول الخمس الأولى على أكثر من 96 % من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 20,7 مليار دولار بحصة تجاوزت 39 %، تلتها السعودية بقيمة 19,3 مليار دولار وحصة 36,5% ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5,1 مليار دولار وحصة 9,7% من الإجمالي العربي ، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3,6 مليار دولار وحصة 8,6% ، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2,2 مليار دولار وحصة 4,1 %من الإجمالي .

ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2021 بمعدل 37 % لتبلغ 862 مشروعا ، مع ارتفاع التكلفة الاستثمارية للمشاريع الجديدة بمعدل 1 % إلى 32,8 مليار دولار مع توقعات باستمرار النمو في عام 2022 لاسيما بعد ارتفاع المشاريع بمعدل 15 % والتكلفة بمعدل 86 % إلى 21 مليار دولار خلال الثلث الأول من عام 2022.

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن البيئة العالمية شهدت في السنوات الأخيرة العديد من التطورات السريعة والمتواصلة التي ساعدت على صياغة النظام العالمي الجديد ، وظهور متغيرات العالمية جديدة منها العولمة الاقتصادية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية ثم على الساحة العربية بحيث لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة من دون استعدادات كافية ومن دون وضع خطط للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة لهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف .

وفي هذا الصدد يجدر التنويه إلى أن موضوع العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بين لنا العلاقة الوطيدة بين مفهوم العولمة الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبح هذا الأخير عاملا فعالا في تفعيل العولمة الاقتصادية لأنه يمثل أداة رئيسية لإنتقال رؤوس الأموال عبر العالم وبالنسبة للدول العربية فإنه وبالرغم من التحسن الذي شهده تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يزال ضعيف مقارنة بالدول الأخرى بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية وبالرغم من الجهود التي تبذلها من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم .

**1- نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا لموضوع العولمة الاقتصادية وإنعكاساتها على الدول العربية فيما يخص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ إن العولمة الاقتصادية تضع الدول العربية أمام تحديات تتطلب منها وضع أساليب فعالة لمواجهتها وتبني برامج عمل لإصلاح أوضاعها الاقتصادية والمالية والإدارية.
- ✓ إن العولمة كظاهرة لا يمكن احتواءها أو ردها إلا أنه يمكن مواجهة مخاطرها وتجنب سلبياتها والإستفادة من إيجابياتها .
- ✓ تتوفر الدول العربية على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير أن مناخ الاستثمار لا يزال يشكل عقبة حقيقية أمام المستثمرين الأجانب حيث تدل المؤشرات الدولية على ذلك فأغلب الدول العربية تصنف ضمن المراكز المتأخرة دوليا.
- ✓ توضح المؤشرات المدروسة لمناخ الاستثمار العربي معاناة بعض الدول من نقاط ضعف كثيرة أثرت على قدرتها في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ هناك تفاوت بين الأقطار العربية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تصدرت دول الخليج المراتب الأولى في الترتيب العربي مقارنة بدول المغرب العربي وشمال إفريقيا.
- ✓ إختلف التركز الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وهذا راجع إلى حجم اقتصادها وجهودها المبذولة في تقديم التحفيزات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ✓ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تذبذبات وتميزت بعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى بالرغم من التحسن الملحوظ لحجم هذه التدفقات في السنوات الأخيرة خاصة بعد جائحة كوفيد 19 (كورونا).

## 2- نتائج الفرضيات

**الفرضية الأولى:** وهي فرضية مؤكدة وهذا إستنادا إلى الاهتمام الواضح من الدول والهيئات الدولية بظاهرة العولمة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارهما ظاهرتين مؤثرتين على الاقتصاد الدولي.

**الفرضية الثانية** :وهي فرضية غير صحيحة فقد انعكست العولمة ايجابيا وسلبيا على الدول العربية فمن الناحية الإيجابية أدت العولمة إلى تحرير التجارة الخارجية وحرية إنتقال رؤوس الأموال والنمو السريع في تدفقاتها خاصة في ظل حاجة الدول العربية وتوجهاتها لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي أما من الناحية السلبية فإنه يترتب على العولمة الاقتصادية فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ينظر إليها كعامل تنمية وتطور إلا أنها غالبا ما تبلغ حدا يتيح للدول التي تأتي منها هذه الاستثمارات الأجنبية السيطرة على اقتصاديات الدول المضيفة وبأن تعيد ترتيب أولوياتها الإنمائية ونمط إنتاجها بل وحتى التوجهات السياسية فيما يخص مصالح البلدان المصدرة للاستثمار للبلدان المضيفة.

مع تزايد حدة التنافس بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة بات من الضروري أن تسارع حكومات الدول العربية إلى تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ومن خلال النتائج المتوصل إليها لابد للدول العربية الأخذ بالتوصيات التالية:

- ✓ التحديد الواضح والدقيق لتحديات وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة من خلال الاسترشاد بوضع الدولة في المؤشرات الدولية المختلفة ومؤشراتها الفرعية ، واستقصاء آراء المستثمرين القائمين والمستهدفين ، ودراسة وضع مناخ الاستثمار في الدولة المستقبلة الرئيسية إقليميا وعالميا.
- ✓ تحديد أولويات الإصلاح والإجراءات العاجلة لتحسين مناخ الاستثمار في ضوء المنافسة الدولية المتصاعدة على جذب الاستثمار، مع البدء بالإصلاحات الأسهل والأقل كلفة والأكثر فعالية والأسرع في قدرتها على تحسين ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية مع الاعتماد على التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية في الإصلاح،مما يسهم في إنجازها بسرعة وشفافية وتكلفة أقل.
- ✓ التسويق المتكامل للدولة كوجهة للاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا والسياحة والكوادر البشرية والمعرفة والأعمال بشكل عام مع التركيز على الحوافز الاستثمارية الممنوحة للمستثمرين الأجانب داخل الدولة، مع التواصل والتفاعل المباشر والمستمر مع الجهات الاستثمارية الهامة في العالم ولاسيما الشركات متعددة الجنسية وذلك بالتعاون مع منظمات وشركات إقليمية ودولية متخصصة.
- ✓ التحرك المتزامن والمنسق على مختلف محاور مناخ الاستثمار وهي البيئة السياسية والمؤسسية والبيئة الاقتصادية والبيئة التشريعية والإجرائية والبنية التحتية والمرافق وعناصر الإنتاج التي تشمل الأراضي ومواقع الإنتاج المرافقة والمؤهلة والكوادر المهنية المدربة والتكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة.
- ✓ التعامل مع تحسين مناخ الاستثمار على أنه عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب ومرتبطة بالدول المنافسة والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب المستثمرين ، مع ضرورة تقييم نتائج الخطة وتعديلها كلما تطلب ذلك مع أهمية قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على القيمة المضافة والتصدير والتشغيل ونقل التكنولوجيا مع رصد الآثار السلبية على البيئة والإستهلاك المفرط للموارد.
- ✓ التنسيق الكامل بين الجهات المصدرة للبيانات داخل الدولة وتوحيد منهجياتها وفق المعايير لدولية مع تعزيز التواصل مع الجهات الدولية لتحسين ترتيب وآداء الدولة في التقارير والمؤشرات العالمية الصادرة عنها.

## التوصيات

- ✓ إسناد مهمة تحسين مناخ الاستثمار إلى جهة عليا لديها سلطة مباشرة على مختلف الجهات ذات الصلة بالاستثمار مع تقسيم مهام الإصلاح على عدة محاور وجهات أو لجان فرعية تستعين بأصحاب التخصص والخبرة المحلية ومن جهات دولية سبق وأشرفت على تجارب إقليمية ودولية ناجحة في مجال إنجاز الإصلاحات وتحسين ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية ، وذلك وفق جدول زمني للتنفيذ.

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): بن ثابت إسمهان الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100202694 والصادرة بتاريخ 2020/06/18
المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم العلوم التجارية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: إنعكاسات الحوكمة على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/06

توقيع المعني (ة)

# قائمة المراجع


**الكتب**

- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 .
- عصام الدين أحمد أباظة،العولمة المصرفية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010.
- رضا عبد الواجد امين، الاعلام والعولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2007 .
- يوسف حسين يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2010 .
- حسين لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2002 .
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- ممدوح محمود منصور، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2007.
- عبد الحي زلوم واخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية )منظماتها، شركاتها، تداعياتها(، الدار الجامعية، مصر، 2006 .
- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون طبعة، بدون بلد، 2008 .
- أسامة مجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996 .

**المذكرات**

1. محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التخطيط، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006 .
2. ياسين ساقع ، العولمة وآثارها على الأنشطة التسويقية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ،تخصص تسويق جامعة قسنطينة ، 2014 .
3. سلمان حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2004 .
4. بوكساني رشيد، معوقات الأسواق المالية العربي وسبل تفعيلها، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 .
5. شريف بوقصبة، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة- دراسة حالة شركة سوناطراك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016
6. طابوش مولود، أثر الشركات المتعدد الجنسيات على التشغيل في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007 .

**المؤتمرات والندوات**

# قائمة المراجع

1. أحمد إبراهيم الملاوي، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر العولمة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15 ،17 ديسمبر 2012 .
2. عبد الله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية- عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 18-1997/12/20 ،مجلة المستقبل العربية، العدد 229 ،1998 .

**المجلات**

1.احمد عبد العزيز، حاسم زكريا، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، بدون بلد، العدد السادس والثمانون، 2011 .

**التقارير**

1. الأنوكتاد :الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية.
2. صندوق النقد الدولي: تحديات عالمية-حلول عالمية متاحة
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2022.
4. صندوق النقد الدولي: اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2011

**المواقع للإلكترونية**

http/WWW.IMF.ORG/EXTERNALARABIE/FT/ARABIC-1
consulté a 04/03/2018 BROCHURE.PDF
2- التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2009 .
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4357/52033Ar.pdf?sequence=5&isAllowed=y